البحث(٨)

نهج السلطان قابوس في احتواء وتحييد النفوذ القبلي في سلطنة عمان

إعداد :

أ. شيخة بنت عمر بن ناصر الخروصية

ماجستير في القيادة التربوية، الجامعة العربية المفتوحة

مسقط سلطنة عمان

نهج السلطان قابوس في احتواء وتحييد النفوذ القبلي في سلطنة عمان

أ. شيخة بنت عمر بن ناصر الخروصية
ماجستير في القيادة التربوية، الجامعة العربية المفتوحة
مسقط سلطنة عمان

• **المستخلص**

هدفت الدراسة إلى تحليل نهج جلالة السلطان قابوس في احتواء وتحييد النفوذ القبلي في سلطنة عُمان، وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والقبيلة ضمن مشروع بناء الدولة الحديثة. فرغم كثرة الدراسات حول مسيرة جلالته، ظلّ التعامل مع البُنى القبلية التقليدية موضوعًا لم ينل ما يستحق من دراسة معمّقة . من هنا، جاءت هذه الدراسة لسد هذه الفجوة، عبر استقصاء الكيفية التي نجح بها السلطان قابوس في توجيه الولاءات القبلية لخدمة مشروع الدولة دون صدام أو قطيعة مع الهوية الاجتماعية. سعت الدراسة للإجابة عن سؤال محوري: كيف تمكن السلطان قابوس من إدارة النفوذ القبلي وتوظيفه في بناء الدولة الحديثة، مع الحفاظ على التوازن الاجتماعي والهوية العُمانية؟ واعتمدت على المنهج الوصفي ، مدعومًا بمقاربة تاريخية لتحليل العلاقة بين الدولة والقبيلة في السياق العُماني.كشفت نتائج الدراسة أن السلطان قابوس اتبع مع القبائل نهجًا تصالحيًا، استند إلى أدوات التعليم والإعلام والإدارة، والامتيازات المادية، مما عزّز من ولاء القبائل للدولة دون أن يشعرها بالتهميش. وتبيّن أن هذا النهج لم يكن مجرد حل مؤقت، بل رؤية استراتيجية لإعادة صياغة الولاءات القبلية ضمن مشروع وطني شامل. أوصت الدراسة بتوثيق نهج السلطان قابوس كنموذج ناجح في تحقيق التوازن بين الدولة والقبيلة، وإجراء دراسات مقارنة تعزز فهم آليات إدارة النفوذ القبلي. ولتحصين هذا التوازن، شدّدت على ترسيخ الهوية الوطنية عبر التعليم والإعلام، وضمان العدالة في توزيع الموارد لمنع تغذية العصبيات القبلية، مع ضرورة مراقبة النفوذ القبلي والتعامل الحازم مع أي تجاوزات قد تهدد استقرار النظام العام.

الكلمات المفتاحية: نهج السلطان قابوس – الاحتواء – التحييد – النفوذ القبلي – سلطنة عمان.

Sultan Qaboos's approach to containing and neutralizing tribal influence in the Sultanate of Oman

Shaikha bint Omar bin Nasser Al Kharousi

Master's in Educational Leadership, Arab Open University, Muscat

Abstract

This study aimed to analyze the approach of His Majesty Sultan Qaboos in containing and neutralizing tribal influence in the Sultanate of Oman, and reshaping the relationship between the state and tribal structures within the broader project of modern state-building. Although numerous studies have explored his developmental journey, the dynamics of his engagement with traditional tribal structures have not received sufficient in-depth academic scrutiny. Thus, this research seeks to bridge that gap by examining how Sultan Qaboos successfully redirected tribal loyalties to align with the objectives of the state, without resorting to confrontation or severing ties with Oman's deeply rooted social identity.The study is centered around a fundamental question: How did Sultan Qaboos manage tribal influence and integrate it into the framework of state-building, while preserving social balance and

Oman's national identity? To address this, the research employs a descriptive-analytical methodology, supported by a historical perspective, to dissect the intricate relationship between the state and tribal entities within the Omani context. Findings reveal that Sultan Qaboos adopted a conciliatory approach towards the tribes, utilizing instruments such as education, media, administrative integration, and material incentives, which strengthened tribal allegiance to the state without marginalization. This strategy was not a short-term solution, but rather a long-term vision aimed at recalibrating tribal loyalties within an inclusive national framework.The study recommends documenting Sultan Qaboos's approach as a successful model of balancing state authority with tribal structures and encourages comparative studies to deepen understanding of tribal influence management. Furthermore, it emphasizes reinforcing national identity through education and media, ensuring equitable resource distribution to prevent tribal factionalism, and maintaining vigilant oversight of tribal influence to swiftly address any challenges that may threaten public order.

Keywords: Sultan Qaboos' approach - containment - neutralization - tribal influence - Sultanate of Oman.

• **المقدمة**:

لم تكن القبيلة في عُمان عبر التاريخ مجرّد تكوين اجتماعي قائم فقط على رابطة الدم أو النسب أو الجغرافيا، بل شكّلت نواة مركزية في تنظيم المجتمع، وإطارًا مرجعيًا في توزيع النفوذ والسلطة؛ أي المرجع الأساسي الذي تُبنى عليه القرارات المتعلقة بمن يتولى النفوذ والسلطة داخل المجتمع، خاصة في المناطق التي لم تكن خاضعة لسيطرة حكومة مركزية قوية ومنظمة تدير شؤونها بشكل مستمر ومنتظم. وقد امتد هذا الدور إلى ما هو أبعد من الأعراف والعلاقات اليومية، ليطال توزيع الثروات، وتسوية النزاعات، بل وحتى صناعة القرار في بعض السياقات. في هذا السياق يؤكّد تكريتي (٢٠١٣) Takriti ورابي (٢٠١٦) Rabi بأن القبيلة في المجتمع العُماني تتمتع بتاريخ طويل وأهمية بارزة، حيث لعبت دورًا اجتماعيًا وسياسيًا مُهمًا في إدارة العلاقات المحلية وتسوية النزاعات.

ومع التحوّل التدريجي للسلطنة إلى دولة حديثة، ابتداءً من ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، حين تولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد – طيّب الله ثراه – مقاليد الحكم في البلاد، بدا أن هذا النفوذ القبلي، بكل ما يحمله من ثقل تاريخي ورمزي، يقف عند مفترق طرق؛ إما الإبقاء عليه، وهو ما قد يعيق بناء دولة مركزية حديثة، أو تحجيمه وإعادة توجيهه نحو تأسيس نظام سياسي يقوم على المواطنة والمؤسسات.

لقد مثّل مشروع بناء الدولة الذي أطلقه جلالة السلطان نقلة نوعية في شكل وبنية الحكم، حيث انتقل من نظام تقليدي يعتمد على الولاءات القبلية والعلاقات الشخصية إلى إطار قائم على مؤسسات الدولة الحديثة كالمجالس

الاستشارية، والقوانين المكتوبة، مع تركيز السلطة التشريعية والتنفيذية العُليا في يد جلالة السلطان، وذلك ضمن رؤية إصلاحية تدريجية لترسيخ دولة المؤسسات. وقد تمكّن جلالة السلطان قابوس، على الرغم من انحداره من بيئة ذات جذور قبلية عميقة، من احتواء النفوذ القبلي وتحييده وإعادة تشكيل موقعه ضمن الدولة الحديثة وذلك بحنكة سياسية ورؤية إصلاحية بعيدة المدى، مع الحفاظ على توازن دقيق مع البُنى التقليدية التي شكّلت جزءًا أصيلًا من النسيج الاجتماعي العُماني.

- **مشكلة الدراسة**:

تتمثل مشكلة الدراسة في غياب التحليل العميق والمنهجي لنهج جلالة السلطان قابوس – طيب الله ثراه - في التعامل مع النفوذ القبلي في سلطنة عُمان، رغم الدراسات العديدة التي تناولت مسيرته التنموية والإدارية. فقد اكتفت معظم الأدبيات بتوثيق الإنجازات التي حققها، دون إيلاء الاهتمام الكافي للكيفية التي تعامل بها مع البُنى القبلية التقليدية، أو تحليل الأسس الفكرية والاستراتيجية التي انطلق منها في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع القبلي.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى حل هذه المشكلة عبر دراسة تستقصي بدقة كيف استطاع السلطان قابوس أن يعيد توجيه النفوذ القبلي ليخدم مشروع الدولة الحديثة التي شرع في تأسيسها منذ استلامه مقاليد الحكم في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، دون إقصاء الهويات الاجتماعية أو إحداث قطيعة مع الإرث القبلي والثقافي العُماني.

- **سؤال الدراسة**:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة، ينطلق هذا العمل العلمي للإجابة عن السؤال المحوري الآتي: كيف تمكن السلطان قابوس من إدارة النفوذ القبلي وتوظيفه في إطار مشروع بناء الدولة الحديثة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على التوازن مع البُنى الاجتماعية والهوية العُمانية؟

- **أهداف الدراسة**:

هدفت هذه الدراسة إلى الآتي:

- فهم الرؤية السياسية التي انطلق منها السلطان قابوس في تعامله مع القبيلة، باعتبارها مكوّنًا أصيلًا في النسيج الاجتماعي العُماني، وليس عائقًا أمام مشروع بناء الدولة الحديثة.
- تحليل النهج السياسي والفكري الذي اعتمده السلطان في احتواء وتحييد النفوذ القبلي، واستيعابه ضمن مشروع الدولة، مع الحفاظ على التوازن بين التقاليد ومتطلبات التحديث.

- استعراض الآليات المؤسسية والإجراءات السياسية التي استخدمها السلطان لضبط النفوذ القبلي، وتحويله إلى رافعة للاستقرار والتنمية.
- دراسة الكيفية التي أعاد بها السلطان تنظيم العلاقة بين الدولة والقبيلة، في إطار مشروع بناء الدولة الحديثة، دون المساس بالبُنى الاجتماعية المتجذّرة أو الهوية الثقافية.
- تقييم الأثر الاجتماعي والسياسي لهذا النهج على تماسك الدولة واستقرارها، واستشراف انعكاساته المستقبلية على العلاقة بين الدولة والمجتمع، وعلى توازن القوى داخل البناء السياسي العُماني.

• **أهمية الدراسة**:

تمثلت أهمية هذه الدراسة من البعدين الرئيسين الآتيين:

١) **الأهمية النظرية**:

تُسهم الدراسة في سد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات المتعلقة بالتجربة العُمانية في بناء الدولة، من خلال تحليل النهج الفريد الذي اتبعه جلالة السلطان قابوس في التعامل مع البنية القبلية المعقدة في سلطنة عُمان. فرغم كثرة الدراسات التي تناولت إنجازاته التنموية والإدارية، إلا أن البُعد القبلي ظل أقل تناولا من حيث التحليل السياسي والفكري، خاصة ما يتعلق بمنهجية الاحتواء والتضمين بدلاً من الإقصاء أو المواجهة. كما تفتح هذه الدراسة أفقاً لفهم أعمق لآليات التوفيق بين تقاليد المجتمع ومقتضيات الدولة الحديثة، ما يُغني الأدبيات في مجالات بناء الدولة، والشرعية السياسية، والسياسة المقارنة، لاسيما في المجتمعات التي تتسم بتعدد الولاءات والانتماءات العُرفية.

٢) **الأهمية العملية**:

تقدّم الدراسة نموذجًا تحليليًا لتجربة سياسية ناجحة في احتواء وتحييد النفوذ القبلي دون تفكيكه، وتحويله إلى رافعة للاستقرار والشرعية، في وقت واجهت فيه أنظمة عربية أخرى صعوبات بالغة في التوفيق بين منطق الدولة الحديثة ومتطلبات البُنى الاجتماعية التقليدية. كما يمكن أن تسهم الدراسة في تعزيز فهم صانعي السياسات والباحثين لسبل إدارة التعدد الاجتماعي والثقافي ضمن مشاريع التحديث، وتبيّن كيف يمكن توظيف البُنى القبلية في دعم مسار التحول المؤسسي دون التنازل عن مبدأ المركزية القانونية أو الحداثة السياسية. ومن المؤمل أن تُعزز هذه القراءة التحليلية من إمكانات استخدام النموذج العُماني في دراسات مقارنة تتناول جدوى التدرج، والحكمة السياسية، والتماهي الثقافي، في بناء أنظمة مستقرة ومستدامة.

• **منهج الدراسة**:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، بوصفه المنهج الأنسب لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية في سياقاتها الواقعية، حيث قامت الباحثة بوصف

السياسات التي انتهجها جلالة السلطان قابوس في التعامل مع القبيلة، وتحليل مضمونها وأبعادها الفكرية والاجتماعية، لفهم الكيفية التي ساهمت بها في إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والنفوذ القبلي، ضمن مشروع بناء الدولة الحديثة.

كما استفادت الدراسة من المنهج التاريخي كمقاربة مساندة، وذلك لتتبّع الجذور التاريخية للنفوذ القبلي في سلطنة عُمان، واستيعاب السياق الذي نشأت فيه العلاقة بين الدولة والمجتمع القبلي، بما يمكّن من فهم الخيارات السياسية التي اتخذها السلطان قابوس في ضوء الظروف التاريخية والاجتماعية التي أحاطت بتجربته.

- **مصطلحات الدراسة**:
- **النهج** (Approach):

يُعرِّف معجم لسان العرب "النهج" بأنه الطريق البيِّن الواضح (ابن منظور، ١٩٩٩م، ج١٤، ص ٣٠٠). كما يذكر جبرة (٢٠٢٥، ص ١٦٤٣) أن النهج، والمنهج، والمنهاج كلمات مترادفة، وكلها تعني الطريق الواضح. وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى: (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) (المائدة: ٤٨)، حيث يدل "المنهاج" على الطريق الواضح الذي وضعه الله للناس. أما في الاصطلاح، يشير "النهج" إلى الأسلوب أو الطريقة المتبعة لتحقيق الأهداف والغايات، وهو نظام متكامل يحدد المسار الذي يسير عليه الفرد أو الجماعة لتحقيق غاية معينة (عبد الفتاح، ٢٠١٠، ص ٨٩).

ويُقصد بـ "النهج" إجرائيًا في هذه الدراسة، بأنه مجموعة المبادئ والتوجهات التي اعتمدها السلطان قابوس في رسم سياسات الحكم وإدارة شؤون الدولة، ويشمل ذلك التوازن بين الأصالة والمعاصرة، والاعتماد على الفكر الاستراتيجي في بناء نهضة شاملة ومُستدامة.

- **الاحتواء** (Containment):

مصطلح الاحتواء لغويًا من الفعل "احتوى"، أي استوعب أو ضمّ إليه. أما اصطلاحًا فهو يشير إلى استيعاب الظواهر المؤثرة أو المعارضة بطريقة ناعمة وغير تصادمية. يُعرّف مقلد (٢٠١٢، ص١٨٨) الاحتواء بوصفه استراتيجية تهدف إلى تقييد حركة الخصم ومنعه من اتخاذ مسارات قد تُلحق الضرر بالمصالح العليا للدولة. ويتم ذلك عبر ممارسة ضغط مكثف لإجباره على البقاء ضمن حدود مرسومة سلفا، مع التهديد بعواقب وخيمة في حال تجاوز الخطوط الحمراء. وبذلك يُعد الاحتواء أداة من أدوات الإكراه السياسي تُستخدم في إدارة الصراعات دون اللجوء إلى مواجهة مباشرة.

ويُعرَّف النهج إجرائيًا في هذه الدراسة على أنه دمج القبائل ضمن مؤسسات الدولة، وإعادة توجيه ولاءاتها نحو السلطة المركزية دون إلغائها.

• **التحييد** (Neutralization):

مصطلح " التحييد "لغوياً" من "حيّد"، أي جعله غير فاعل أو في موقع الحياد. أما اصطلاحًا فهو عملية تقليص تأثير جهة فاعلة دون مواجهتها مباشرة.

أما التعريف الإجرائي لمصطلح "التحييد" فهو تقليص سلطة القبائل التقليدية كفاعل مستقل، وتحويل تأثيرها إلى إطار يخدم مشروع الدولة المركزية.

• **القبيلة** (Tribe):

عرفت الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٩، ص٦٧) القبيلة بأنها "جماعة تنتمي إلى نسب واحد يرجع إلى جد أعلى، وتتكون من عدة بطون وعشائر فرعية. وغالبًا ما يسكن أفراد القبيلة إقليمًا مشتركًا يعدونه وطنًا لهم، ويتحدثون لهجة مميزة، ولهم ثقافة متجانسة، أو تضامن مشترك ضد العناصر الخارجية على الأقل".

• **النفوذ القبلي** (Tribal influence)

لغوياً، النفوذ هو التأثير أو القدرة على السيطرة، أما اصطلاحًا فيقصد به التأثير الاجتماعي والسياسي الذي تمارسه القبائل في المجتمعات التقليدية.

ويُعرف النفوذ القبلي إجرائيًا بأنه حجم وتأثير القبائل العُمانية في فترة ما قبل الدولة الحديثة، وقدرتها على التأثير في القرار السياسي أو الاجتماعي بشكل مستقل عن الدولة.

• **تحييد النفوذ القبلي**:

يُقصد به في هذه الدراسة بالإجراءات السياسية والإدارية التي اتخذها السلطان قابوس للحد من تدخل شيوخ القبائل في شؤون الحكم، وتحويل دورها من فاعل تقليدي مستقل إلى دور تكاملي ضمن منظومة الدولة، بما يضمن استقرار الدولة وتقليص التنافسات القبَلية على السلطة والنفوذ.

• **الدراسات السابقة والتعليق عليها**:

• **أولاً**: **الدراسات العربية**:

دراسة الزيود والطراونة (٢٠١٢) المعنونة ب: "الدور السياسي للقبيلة: سلطنة عمان أنموذجا" وركزت على التحول من نظام قبلي إلى دولة ذات نظام سياسي مؤسسي. حيث استعرضت النزاع التاريخي بين قبيلتي اليعاربة والبوسعيديين، وتأثير هذا الصراع في تشكيل الدولة الموحدة في ظل التنافس الاستعماري. وخلصت إلى أن قبيلة البوسعيديين لعبت دورًا محوريًا في نشأة الدولة العمانية الحديثة، وأن القبيلة بشكل عام كانت ولا تزال تمثل دعامة للنظام السياسي، وأسهمت في ترسيخ السلطة مع الحفاظ على مكانتها كوحدة اجتماعية.

دراسة السعدي، ناصر (٢٠١٣) المعنونة بـ"القبيلة ودورها في الحياة السياسية في عمان (١٢١٩هـ/١٨٠٤ -١٣٠٥هـ/١٨٨٨م)" وسعت إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين القبائل وحكام الدولة البوسعيدية، والكشف عن العوامل التي أدت إلى تفاوت هذه العلاقة بين الصدام والوفاق عبر الفترات المختلفة. كما تناولت الدراسة أثر التدخلات الخارجية على العلاقة بين القبائل والسلطة المركزية، ومواقف القبائل تجاه هذه التدخلات. وأبرزت الدراسة الدور السياسي الفاعل الذي لعبته القبائل العمانية في المشهد السياسي العماني خلال الفترة المدروسة. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي في تحليل الأحداث السياسية الداخلية والخارجية التي أثرت على العلاقة بين القبيلة والدولة.

دراسة الحجري، محمد بن سعيد. (٢٠٢٢). المعنونة ب" انتقال الحكم في عمان ماضياً وحاضراً: التنظير والتنظيم والتطبيق "التي تناولت مسألة انتقال الحكم في سلطنة عمان عبر مراحلها التاريخية، مركزةً على التحول الكبير الذي حدث في عهد السلطان قابوس بن سعيد، حيث انتقل النظام السياسي من الاعتماد على الأعراف القبلية والتقاليد الشفهية إلى صيغة دستورية مؤسسية. وأبرزت الدراسة كيف أسهم النظام الأساسي للدولة لعام ١٩٩٦ (وتعديله في ٢٠١١) في ترسيخ مبدأ انتقال السلطة داخل الأسرة الحاكمة بشكل سلمي ومنظم، من خلال مؤسسات مثل مجلس العائلة ومجلس الدفاع، بعيدًا عن تأثير الولاءات القبلية أو مراكز النفوذ التقليدية. ويُعد هذا التحول أحد تجليات نهج السلطان قابوس في تحييد النفوذ القبلي، وبناء دولة حديثة ترتكز على النظام والقانون والمؤسسات، مما ساعد على تعزيز الاستقرار السياسي وتماسك الدولة بعد رحيله.

المنظمة العربية للترجمة. (٢٠٢٣). موسوعة عُمان: الوثائق السرية (ترجمة محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي): تناولت هذه الموسوعة ملامح النظام القبلي العُماني بوصفه أحد الركائز الأساسية في البنية الاجتماعية والسياسية لعُمان خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث وثقت الوثائق البريطانية المحفوظة في الأرشيف عددًا من التقارير التي سلطت الضوء على التكوينات القبلية، وأعداد أفراد القبائل وتسليحهم، وأدوار الشيوخ في إدارة شؤون قبائلهم، وبيّنت انقسام الولاءات بين السلطان والإمامة، فضلًا عن توظيف التحالفات القبلية (الهناوي والغافري) كأدوات تأثير في ميزان القوى الداخلية. وقد أظهرت هذه الوثائق كيف اعتمدت السلطة المركزية—بدعم بريطاني—على استقطاب المشايخ وتسليح القبائل الموالية بهدف ضبط الاستقرار وتعزيز السيطرة على الداخل العُماني.

الشاذلي، أميمة. (٢٠٢٤). بعنوان "كيف احتضنت سلطنة عُمان التنوع العقائدي عبر تاريخها؟: دراسة حديثة نُشرت عبر BBC News عربي تناقش التنوع العقائدي والقبلي في عُمان، مشيرة إلى أن الحروب الداخلية في عُمان كانت ذات طابع قبلي أو إقليمي وليس طائفيا. كما تتناول كيف ساهم التنوع القبلي في تشكيل هوية عُمان السياسية والاجتماعية. وتقدم منظورًا حديثًا عن التفاعل بين القبائل والدولة، مع التركيز على التسامح والتعايش.

دراسة العدوي (٢٠٢٥) المعنونة ب " مدخل لفهم القبيلة العمانية" التي تُلخص طور القبيلة العمانية وتأثرها بالسياسة والجغرافيا بدلاً من ندرة الموارد. وتوضح أن القبيلة ظاهرة اجتماعية معقدة، ليست مجرد مرحلة انتقالية، بل نتاج للاستيطان البشري، وأن الصراعات القبلية ذات طبيعة سياسية. ينتقد العدوي في دراسته الدراسات السابقة التي تأثرت بالمنظور الإسلامي الكلاسيكي، ويسلط الضوء على أهمية الدراسات الحديثة كدراسة جون ويلكنسون وكتاب "في ظلال الأسلاف" لفهم تشكّل القبيلة. كما يشير إلى أن القبيلة مرت في تطورها بثلاثة أطوار رئيسية: طور ما قبل الميلاد (الأطول والأعمق)، وما بعد الميلاد (الذي شهد تحولات دينية وسياسية وثقافية)، وطور الدولة الحديثة الذي أعاد هيكلة القبيلة. وأخيرًا، يؤكد على أن "الشّف" (التحالف القبلي) كان له دور محوري في تنظيم القبيلة عبر تاريخ عمان الطويل، متفوقاً على المفاهيم القائمة على النسب أو الدين في مراحل معينة.

دراسة الجندي، محمد مصباح.(٢٠٢٥) بعنوان: تأثير الولاءات القبلية على السلطة السياسية

تناولت الدراسة تأثير النفوذ القبلي على الأنظمة السياسية في الدول ذات الهياكل القبلية، معتبرة القبيلة عنصرًا أساسيًا في تحديد الهوية السياسية واستقرار الأنظمة. تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة المعقدة بين القبيلة والدولة، وتسليط الضوء على كيفية تأثير الولاءات القبلية على سيادة الدولة واستقرارها السياسي. تعتمد الدراسة على استراتيجيات تحليلية وتاريخية ومقارنة لفهم تطور القبيلة وتأثيرها على بنية الدولة الحديثة. تشير النتائج إلى أن الولاءات القبلية غالبًا ما تشكل عائقا أمام سيادة الدولة المركزية، حيث يضعف الولاء للقبيلة تطبيق القوانين ويزيد الانقسامات الداخلية، مما يؤدي إلى تحديات تهدد استقرار الأنظمة السياسية. ومع ذلك، كشفت الدراسة عن إمكانية دمج القبيلة بشكل كامل ضمن مؤسسات الدولة لتحقيق الاستقرار. وأكدت الدراسة على أن الولاءات القبلية يمكن أن تكون فرصة لتعزيز الاستقرار السياسي إذا تم دمجها بشكل فعال في إطار الدولة الحديثة، وأوصت بوضع استراتيجيات لتحقيق هذا التوازن المستدام للدولة والمجتمع.

• **ثانيًا: الدراسات الأجنبية:**

Lorimer, J. G. (1908-1915). Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia

دراسة لوريمر، ج. ج. (١٩٠٨ -١٩١٥) بعنوان: **دليل الخليج، عُمان، ووسط الجزيرة العربية.**

يُعدّ هذا العمل الموسوعي الذي أعده لوريمر لصالح الحكومة البريطانية لدعم سياستها الاستعمارية في مطلع القرن العشرين مرجعًا شاملًا تناول بعمق مختلف الجوانب المرتبطة بمنطقة الخليج العربي، بما يشمل سلطنة عُمان ووسط شبه الجزيرة العربية. وقد حلّل الانقسامات القبلية والهياكل السياسية في عُمان، مُسلطًا الضوء على دور قبائل بارزة؛ مثل: آل بوسعيد والقواسم في تشكيل المشهد السياسي. كما ناقش التحالفات القبلية وتعقيدات تفاعلها مع القوى البريطانية والإقليمية خلال القرن التاسع عشر. ويُعد هذا المرجع أساسيًا لفهم تأثير القبيلة في السياق العُماني من منظور استعماري، مما جعله أحد أكثر المصادر اعتمادًا في دراسات تاريخ الخليج.

Wilson, A. T. (1928). The Persian Gulf: An Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century

دراسة ويلسون (١٩٢٨) بعنوان: الخليج الفارسي: لمحة تاريخية من أقدم العصور حتى مطلع القرن العشرين.

تتبع هذه الدراسة التاريخية التي أعدها أ. ت. ويلسون، وهو مؤرخ وباحث بريطاني تطور سلطنة عُمان وبنيتها القبلية منذ العصور القديمة، وحتى بداية القرن العشرين. تُسلط الدراسة الضوء على الدور الحيوي للقبائل العُمانية في مجالات التجارة البحرية والملاحة، وكذلك في مقاومتها للقوى الأجنبية؛ مثل: الإمبراطورية الفارسية والبرتغاليين الذين حاولوا السيطرة على المنطقة. وتوفر هذه الدراسة، التي تعتمد على مصادر تاريخية موثوقة وأرشيفات بريطانية، إطارًا شاملًا لفهم مدى تأثير القبائل في الحياة الاقتصادية والسياسية لعُمان عبر قرون، مما يجعلها مرجعًا مُهمًا لدراسة تاريخ الخليج العربي.

Wilkinson, J. C. (1987). The Imamate Tradition of Oman

دراسة ويلكنسون. (١٩٨٧) بعنوان: تقليد الإمامة في عُمان.

حاولت هذه الدراسة تفسير الصراع السياسي الذي شهدته عُمان في خمسينيات وستينيات القرن العشرين بين الإمام الإباضي في الداخل والسلطان في الساحل، وهو صراع غذّته التنافسات النفطية وتحوّل إلى أزمة إقليمية نتيجة الدعم

البريطاني للسلطان والدعم السعودي للإمام، حسبما يشير المؤلف جون ويلكنسون. ويستعرض المؤلف جذور هذا النزاع من خلال تتبع قضايا الهوية الإقليمية والتنظيم القبلي والسلطة السياسية على امتداد ١٢٠٠ عام من تاريخ جنوب شرق الجزيرة العربية. كما يبرز دور نظام الإمامة في توحيد قبائل عُمان الوسطى ضمن كيان سياسي تجاوز الحدود المحلية، لكنه لم يتمكن من ترسيخ مؤسسات حكم مستدام رغم الثروات التي حققها، خصوصًا من شرق أفريقيا في القرن التاسع عشر. وتُعدُّ هذه الدراسة عملًا مرجعيًا رائدًا في تحليل العلاقة بين البُنى القبلية ونظام الإمامة، ويقدّم فهمًا عميقًا لتاريخ عُمان السياسي.

Politics and society in the Qaboos state (٢٠٠٩).Valeri

دراسة مارك فاليري (٢٠٠٩) بعنوان: **السياسة والمجتمع في دولة قابوس.**

تغوص دراسة مارك فاليري في تحليل رحلة عمان السياسية والاجتماعية تحت قيادة السلطان قابوس بن سعيد، الذي أعاد تشكيل البلاد منذ توليه الحكم عام ١٩٧٠. وأظهرت الدراسة كيفية تحويل عمان من مجتمع قبلي متفرق إلى دولة حديثة مركزية، مع التركيز على السياسات التي عززت الوحدة الوطنية وقلصت النفوذ القبلي. يتناول فاليري استراتيجيات؛ مثل: الإصلاحات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية، والجولات السامية التي عززت التواصل بين القيادة والشعب. كما ناقش التحديات التي واجهتها عمان، مثل ثورة ظفار، وكيف أسهمت سياسات العفو والدمج في استقرار البلاد. قدمت الدراسة رؤية متوازنة تجمع بين التاريخ والتحليل السياسي، مما يجعلها مصدرًا قيمًا لفهم ديناميكيات الحكم في عمان المعاصرة.

. Jones, J., & Ridout, N. (2015). A History of Modern Oman٥

دراسة جونز وريدآوت. (٢٠١٥) بعنوان: تاريخ عُمان الحديث.

تُقدّم هذه الدراسة تحليلًا معمقًا لتطور سلطنة عُمان منذ القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر، مستندة إلى أحدث الدراسات الأكاديمية ومناهج ما بعد الكولونيالية. تناولت الدراسة مجموعة من المحاور الرئيسة التي شكّلت التاريخ العُماني الحديث، من بينها التحولات السياسية في ظل صعود الدولة الحديثة، ودور الإسلام في الحياة العامة، وانخراط عُمان في الاقتصاد العالمي، إلى جانب الحركات الاحتجاجية والثورات في القرن العشرين. وأبرزت الدراسة دور القبيلة كأحد العناصر المحورية في تشكّل النظامين الاجتماعي والسياسي، من خلال استعراض تأثير البُنى القبلية في الحكم قبل عام ١٩٧٠، ثم تحليل كيف تراجع

نفوذ القبائل تدريجيًا مع بروز مؤسسات الدولة المركزية في عهد السلطان قابوس. ويُعد هذا المرجع مصدرًا أساسيًا لفهم التوازن بين البُنى التقليدية ومتطلبات الدولة الحديثة في عُمان.

Tribes and States in a Changing Middle East . (٢٠١٦) Rabi . Uzi٦

دراسة عوزي رابي (٢٠١٦). بعنوان: القبائل والدول في شرق أوسط متغير

صُنف هذا العمل كدراسة مقارنة سلطت الضوء على العلاقات بين القبائل والدولة في الشرق الأوسط المعاصر، مع التركيز على المشرق العربي. حيث تتجاوز الثنائية التقليدية بين القبيلة والدولة، وتستكشف دور القبائل في السياسة، المجتمع، والهوية الوطنية، من خلال دراسات حالة لبلدان؛ مثل: عمان، اليمن، والعراق. ناقشت هذه الدراسة كيفية تفاعل التنظيمات القبلية مع مؤسسات الدولة الحديثة، وحللت تأثير التضامن القبلي على القومية، وقوة القبائل في مواجهة الحكومات المركزية، خاصة في أوقات الاضطرابات الإقليمية والوطنية. أبرزت الدراسة أهمية فهم السياق التاريخي والظروف المعاصرة لتشكيل العلاقات بين القبائل والدولة، مما يجعلها إضافة قيمة للأدبيات حول القبلية في المنطقة.

- **ثالثًا: التعليق على الدراسات السابقة:**

كشفت الدراسات السابقة – العربية منها والأجنبية – عن تطوّر ملحوظ في تناول العلاقة بين الدولة والقبيلة في سلطنة عُمان، من الطرح الوصفي والتوثيقي إلى التحليل النقدي متعدد الأبعاد. فقد اتسمت الدراسات العربية، كأعمال الزيود والطراونة (٢٠١٢) والسعدي (٢٠١٣)، بطابع تاريخي يركّز على دور القبيلة السياسي في ظل الدولة البوسعيدية، بينما شهدت دراسات لاحقة كالحجري (٢٠٢٢) والعدوي (٢٠٢٥) تحوّلًا نوعيًا نحو تفكيك البنية القبلية في سياق بناء الدولة الحديثة، مع إبراز استراتيجية السلطان قابوس في تقليص النفوذ القبلي لصالح مؤسسات الدولة. أما موسوعة "الوثائق السرية" (٢٠٢٣) فقدّمت قراءة أرشيفية استندت إلى مصادر استعمارية، في حين سلطت دراسة الشاذلي (٢٠٢٤) الضوء على التعدّدية الاجتماعية وأبعادها غير الطائفية. وعلى الجانب الآخر، بدأت الدراسات الأجنبية المبكرة، مثل لوريمر (١٩٠٨–١٩١٥) وويلكنسون (١٩٨٧)، بمنهج استشراقي ركّز على توثيق الهياكل القبلية وتحالفاتها في سياق مصالح استعمارية، غير أن الأعمال الأحدث؛ مثل: فاليري (٢٠٠٩)، وجونز وريدآوت (٢٠١٥)، ورابي (٢٠١٦)، اتجهت إلى تحليل سياسي وسوسيولوجي معمّق، ركز على تحول القبيلة من فاعل تقليدي إلى بنية قابلة للتكيّف ضمن مشروع الدولة الحديثة. وتبين من المقارنة أن الدراسات العربية قدّمت قراءة محلية أكثر التصاقًا بتجربة

التحوّل العُماني، بينما اتسمت الدراسات الأجنبية برؤية شمولية ومقاربات مقارنة، وإن ظلت بعض قراءاتها متأثرة بخلفياتها المعرفية. ومع ذلك، يتقاطع الطرحان عند نقطة محورية تتمثل في اعتبار عهد السلطان قابوس مرحلة فاصلة في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والقبيلة، سواء بوصفها إعادة بناء لشرعية الدولة الحديثة في الأدبيات العربية، أو كمؤشر على تحولات سياسية واقتصادية إقليمية أوسع في الدراسات الأجنبية.

- **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة**:

تتفرّد هذه الدراسة بتركيزها العميق على نهج السلطان قابوس في احتواء وتحييد النفوذ القبلي في سلطنة عُمان، بوصفه نموذجًا قياديًا يجمع بين الحنكة السياسية والبُعد الثقافي، متجاوزة بذلك المقاربات التقليدية التي نظرت إلى القبيلة كفاعل اجتماعي أو سياسي بمعزل عن سياق الدولة. وفي مقابل الدراسات العربية التي اكتفت في مجملها بالسرد التاريخي أو التوثيق الجزئي دون تفكيك آليات التأثير التي وظّفها السلطان، والدراسات الأجنبية التي انطلقت من زوايا استشراقية أو مقاربات مقارنة لا تعكس الخصوصية العُمانية، وسعت هذه الدراسة إلى بناء تحليل نقدي ممنهج لنهج السلطان قابوس، وركزت على الكيفية التي استطاع بها السلطان أن يُعيد صياغة العلاقة بين الدولة والقبيلة بأسلوب تدريجي لا يصطدم بالبُنى التقليدية، بل يُعيد توجيهها نحو مشروع وطني جامع، بما يعكس فهمًا عميقًا لتعقيدات الواقع القبلي وآليات التغيير الهادئ.

- **الإطار النظري للدراسة**:

تُعدّ العلاقة بين الدولة والقبائل من القضايا المحورية في فهم طبيعة المجتمعات ذات الامتداد القبلي كسلطنة عُمان، حيث تقوم القبيلة بدور مركزي في تشكيل البُنى الاجتماعية والسياسية والثقافية. وفي السياق العُماني، تظهر هذه العلاقة في صورة نموذج معقّد ومتشابك، بحكم الجذور التاريخية العميقة للقبيلة وتأثيرها المستمر في النسيج الاجتماعي. ومع انطلاق مشروع بناء الدولة الحديثة في السلطنة بقيادة جلالة السلطان قابوس، برزت الحاجة إلى التعامل مع النفوذ القبلي بأسلوب يوازن بين الحفاظ على استقرار المجتمع من جهة، وتعزيز سلطة الدولة المركزية من جهة أخرى.

تنبع أهمية تناول العلاقة بين الدولة والبُنى القبلية من الحاجة إلى فهم الآليات التي تمكّن الأنظمة السياسية من احتواء النفوذ القبلي وتحييده، دون الإخلال بمشروع بناء دولة حديثة قادرة على إدارة التنوّع الاجتماعي وتجاوز التحديات التي يفرضها الامتداد القبلي في مفاصل الحياة العامة. وفي هذا الإطار، يعرض هذا الجانب النظري من هذه الدراسة ستة محاور رئيسة، تشكّل مدخلا

لفهم أبعاد هذه العلاقة وتعقيداتها. هذه المحاور هي: نظرية الصراع وديناميكيات النفوذ القبلي، ومراحل تطور النفوذ القبلي في التاريخ العُماني، والتحديات التي يُشكلها النفوذ القبلي على بناء الدولة الحديثة، وأمثلة وحوادث للنزعات القبلية في التاريخ العُماني، والقبيلة والدولة في عُمان بين الحياد الاستراتيجي وضبط النفوذ في ظل الأزمات، وأخيرًا، وهو المحور الأهم استراتيجية السلطان قابوس في احتواء وتحييد النفوذ القبلي وبناء الدولة الحديثة. فيما يأتي تفصيل لهذه المحاور:

- **أولًا: نظرية الصراع وديناميكيات النفوذ القبلي**

يُعدُّ تنافس الأفراد والجماعات على الموارد والنفوذ من القضايا المحورية في الصراعات الاجتماعية والسياسية، ويظهر ذلك بوضوح في المجتمعات ذات البُنى القبلية القوية. وتُوفّر "نظرية الصراع"، التي أسهم في بلورتها مفكرون بارزون في السياسة والاجتماع، مثل كارل ماركس ونيكولو مكيافيللي وتوماس هوبز، إطارًا فكريًا لتحليل تأثير التفاوت في توزيع النفوذ والموارد على نشوء هذه الصراعات. وفي هذا السياق، يُمثّل النفوذ القبلي أحد أبرز تجليات هذا التفاوت، إذ يُكرّس هيمنة مجموعات محدّدة داخل المجتمع على مراكز القرار والثروة. لذا، فإن استيعاب أبعاد هذا النفوذ يُعدُّ ضروريًا لصياغة استراتيجيات دقيقة للاحتواء والتوازن، تفاديًا لتحوُّله إلى مصدر اضطراب سياسي أو اجتماعي.

في مقاله بعنوان "نظرية الصراع"، يوضّح ديفيد فريدريك (2014) Frederick أن هذه النظرية تُسلّط الضوء على الطبيعة المستمرة للصراعات داخل المجتمعات والجماعات، والتي تنشأ نتيجة اختلال موازين القوى والتنافس على الموارد المحدودة. كما يُشير إلى أن البشر بطبيعتهم يميلون إلى السعي نحو تحقيق السلطة والسيطرة على الموارد، سواء أكانت مالية، أم عاطفية، أم مرتبطة بالمكانة الاجتماعية. وانطلاقًا من هذا المفهوم، يرى فريدريك أن الصراع يُشكّل جزءًا لا يتجزأ من تفاعل الأفراد والجماعات في حياتهم الاجتماعية، ويتجذّر في الندرة والتفاوت في توزيع السلطة والموارد. وفي هذه الحالة، يُعدُّ الصراع مُحرّكًا للتغيير، إذ يدفع الأفراد والجماعات إلى تنافس دائم لتحقيق مكاسب ذاتية أو جماعية.

يشير فريدريك في ذات المقال إلى أن الصراعات لا تقتصر على المجتمعات الكُبرى، بل تنبثق أساسًا من الأسرة التقليدية التي تُعدُّ النواة الأولى لها، حيث يُمثّل التفاوت في توزيع السلطة بين أفرادها نموذجًا مصغّرًا للصراع الاجتماعي الأوسع. في هذه الأسر، يُمنح الأب أو الزوج سلطة عليا، مما يُولّد توترات تتفاقم مع تغيُّر الأدوار الاجتماعية، خاصة عندما تدخل المرأة سوق العمل بينما تظل مُطالَبة بالقيام بأدوارها الأسرية التقليدية. كما تبرز الصراعات في العائلات المختلطة، إذ

يجد زوج الأم أو زوجة الأب صعوبة في فرض سلطتهما داخل الأسرة الجديدة، مما يعكس ديناميكيات التكيُّف وإعادة توزيع النفوذ بين أفرادها.

من هذا المنظور، يمكن اعتبار هذه الصراعات الأسرية نموذجًا مصغّرًا لما يحدث على نطاق أوسع داخل المجتمعات القبلية، حيث تقوم القبائل على الولاء والانتماء، وتسعى إلى ترسيخ نفوذها من خلال تحالفات استراتيجية وصراعات مستمرة حول الموارد والسلطة. وتقدّم "نظرية الصراع" إطارًا لفهم هذه الديناميكيات، إذ تسعى كل قبيلة إلى تحقيق التوازن بين التعاون والتنافس، سواء عبر التحالفات التي تُعزّز القوة الجماعية أو النزاعات التي تُؤكّد مكانتها في المشهد الاجتماعي والسياسي. وبذلك، لا تُعدّ التحالفات القبلية مجرد تكتلات اجتماعية، بل أدوات استراتيجية تُستخدم لضمان النفوذ ومواجهة التهديدات، مما يعكس الارتباط العميق بين البنية القبلية والدوافع السياسية التي تشكل ملامح الصراع على السلطة والموارد.

- **ثانيًا: مراحل تطور النفوذ القبلي في التاريخ العُماني:**

تُظهر القراءة المتأنية لتاريخ القبيلة في سلطنة عُمان أنها مرت بتحولات جذرية عبر ثلاث مراحل رئيسة، لكل واحدة منها خصوصيتها التي أسهمت في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والسياسية للقبيلة بصورة تدريجية وعميقة ويمكن تلخيص هذه المراحل التي أشار إليها (العدوي، ٢٠٢٥) كالآتي:

[١] **مرحلة ما قبل الميلاد:**

تمثّل هذه الحقبة التاريخية الجذور الأولى لتكوّن القبيلة في عُمان، ولا تزال آثارها ماثلة في البنية الاجتماعية حتى اليوم. وقد تميزت هذه المرحلة بتداخل جوانب سياسية ودينية وزراعية واقتصادية. سياسيًا، برزت كيانات صغيرة أشبه بدويلات المدن، تفاوتت في نفوذها وسلطتها. دينياً، تجلت في طقوس دفن معقدة كالقبور البرجية التي عكست معتقدات روحية عميقة. زراعياً، ازدهرت الزراعة بفضل نظام الأفلاج الذي أسهم في استقرار المجتمعات القبلية وتطورها. اقتصاديًا، نشطت أعمال استخراج النحاس والتجارة البحرية، مما أوجد روابط خارجية عززت من مكانة عُمان في محيطها الإقليمي.

[٢] **مرحلة ما بعد الميلاد وبدايات التحولات الكبرى:**

شهدت الجزيرة العربية بما فيها عُمان، في بدايات القرون الميلادية الأولى، تحولًا ثقافيًا عميقًا أثّر على النفوذ والتحالفات القبلية، وذلك نتيجة تقاطع ثلاثة عوامل رئيسة. أولًا، الصراع بين القوى الكبرى آنذاك، وهي الروم والفرس، الذي أسفر عن خلخلة التوازنات التقليدية داخل البنية القبلية وظهور تحالفات جديدة قائمة على المصالح الخارجية. ثانيًا، التحول الديني، حيث انتشرت

النصرانية في عُمان في حوالي القرن الثالث الميلادي بدعم فارس الزرادشتية، وهو ما أعاد ترتيب مراكز النفوذ داخل القبائل نتيجة لهذا الدعم. أما العامل الثالث، فهو التحول الثقافي الناجم عن الهجرات والتحولات السياسية والدين الإسلامي الذي حلّ محل النصرانية في عُمان، والذي تشكّل فيه حلفان كبيران في المجتمع العُماني، وهما اليمانية والنزارية، حيث استحوذ الحلف اليماني على السلطة العُليا في الدولة، بينما استأثر الحلف النزاري برئاسة أهل الحل والعقد؛ أي بالنفوذ المعنوي والاجتماعي.

[٣] **مرحلة تشكل الدولة الحديثة**:

مع انطلاقة النهضة الحديثة عام ١٩٧٠م بقيادة جلالة السلطان قابوس، شهدت البنية القبلية في عُمان تحوّلًا نوعيًا. فقد تراجعت السلطة التقليدية للقبيلة، التي كانت سابقًا تُمارس من خلال نظام "الشف"، وهو تحالف قبلي خارج تقاليد النسب وتنظيمات الدين، ينظم العلاقة بين المكونات الاجتماعية في السلم والحرب، وعبر شيخ القبيلة الذي يدير شؤونها ويحدد تحركاتها، وسلطته فوق سلطة الحاكم. أصبحت القبيلة جزءًا من الشعب الذي تحكمه مؤسسات الدولة، وانحسرت سلطة الشيخ، ولم يبق له إلى الريع المالي والوجاهة الاجتماعية.

يُخلص من المراحل الثلاث التي مر بها النفوذ القبلي في التاريخ العُماني إلى أن القبيلة لم تكن كيانًا ثابتًا، بل مرت بتحولات عميقة أعادت تشكيل أدوارها في المجتمع والدولة. فقد بدأت جذورها في مرحلة ما قبل الميلاد، حيث كانت تشكّل نواة المجتمع من خلال كيانات سياسية صغيرة ذات طابع ديني واقتصادي قوي. ثم جاءت مرحلة ما بعد الميلاد، التي شهدت إعادة توزيع النفوذ بين القبائل نتيجة الصراعات الإقليمية والتحولات الدينية والثقافية، مما أفرز تحالفات كبرى مثل اليمانية والنزارية، تقاسمت السلطة السياسية والاجتماعية. وأخيرًا، مع بزوغ الدولة الحديثة عام ١٩٧٠م، تراجع النفوذ التقليدي للقبيلة لصالح مؤسسات الدولة، فتحولت القبيلة من سلطة حاكمة إلى مكون اجتماعي داخل إطار الدولة الحديثة، مع بقاء شيوخها رموزًا للوجاهة الاجتماعية دون سلطة تنفيذية.

- **ثالثًا: التحديات التي يشكلها النفوذ القبلي على بناء الدولة الحديثة**:

يُشير الباحثان رحماني ورافع (٢٠٢١) إلى أن القبيلة كانت عنصرًا محوريًا في تشكيل الهياكل الاجتماعية والسياسية في المجتمع العربي، حيث مثّلت قاعدة للوحدة المجتمعية والدينية والعسكرية. ومع مرور الزمن، تطوّرت القبيلة من كيان بسيط إلى إمارة، ثم مملكة، وأخيرًا إلى دولة ذات تشريعات وتنظيمات معقّدة. ورغم هذه التحولات، ظلّت القبيلة مؤثّرة في المشهد السياسي والاجتماعي، حيث تُحدّد معالم السلطة والنفوذ، وتُؤثّر بعمق في طبيعة العلاقات السياسية

والتماسك الاجتماعي. ويرى الباحثان أن استمرار الهيمنة القبلية يطرح تحديات كبيرة أمام جهود بناء الدولة الحديثة، إذ غالبًا ما تطغى الولاءات القبلية على الهوية الوطنية، مما يُعرقل تطوير مؤسسات الدولة ويُعقّد مسارات الإصلاح الاجتماعي.

استنادًا إلى ما ذكره رحماني ورافع (٢٠٢١) بشأن التحديات التي تواجهها الدولة الحديثة في المجتمعات القبلية، واحتماليةٍ تأثير العصبية والهيمنة القبلية على استقرارها، لا شك أن القبائل تُمثّل تحدياً لوحدة الوطن وتماسكه إذا لم يتم احتواء نفوذها وتحجيمه. ويرى المؤرخ والفيلسوف وعالم الاجتماع ابن خلدون (١٩٨١) في مقدمته أن العصبية القبلية هي العامل الأساسي في نشوء الدول، حيث تمنح الجماعات ذات التضامن القوي القدرة على فرض نفوذها السياسي وتأسيس الحكم. ومع استقرار الدولة، تتراجع العصبية تدريجيًا بسبب التوسع في النظم الإدارية، وحياة الترف بين الحكام، والاعتماد على الجيوش النظامية، مما يجعل الدولة عرضة للسقوط أمام قوى جديدة تمتلك عصبية أقوى. بناءً على ذلك، فإن تفكيك العصبيات القبلية وإعادة توجيهها نحو الدولة يُعد خيارًا استراتيجيًا أساسيًا؛ لضمان استقرار الدولة ومنع ظهور قوى جديدة ذات عصبية قبلية أقوى قد تكون قادرة على التمرد والاستحواذ على السلطة.

كذلك أشار ابن خلدون (١٩٨١) في مقدمته إلى الخطر الجسيم الذي تُشكّله القبائل على استقرار الدولة، موضّحًا ضرورة ترويضها وتقييد نفوذها، وإدماجها في الهيكل السياسي المركزي لضمان الوحدة والاستقرار المستدام. وقد بيّن ابن خلدون ذلك بقوله: "إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة، والسبب في ذلك اختلاف الآراء والاهواء، وأن وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها، فيكثُر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت وإن كانت ذات عصبية" (ابن خلدون، ١٩٨١، ص. ١٦٤). هذه الرؤية التي طرحها ابن خلدون تجد صدى لها في السياقات العربية المعاصرة، حيث تظهر القبائل كقوة ذات نفوذ كبير، مما يعقد عملية بناء الدولة الوطنية المستقرة ويشكل تحديًا أمام القيادة المركزية.

في سياق متصل، يشير الكاتب والصحفي الروسي بليخانوف (٢٠٠٤) إلى أن الدول عبر التاريخ سعت إلى إخضاع وجهاء القبائل لإرادتها وتقليص نفوذهم تدريجيًا حتى القضاء على النزعة القبلية تمامًا، مُؤكدًا أن هذا الهدف تحقّق في معظم الأماكن، حيث بقيت التركيبة القبلية كأثر هامشي، تظهر بقوة في بعض المناطق بينما تضعف وتتبدّد في مناطق أخرى. وبذلك، يُعدُّ ما أشار إليه بليخانوف بشأن القضاء على النزعة القبلية من خلال إخضاع وجهاء القبائل

لإرادة الدولة والحد من نفوذهم حلاً حاسماً لتعزيز هيمنة السلطة المركزية وتعميق استقرارها.

بات واضحًا أن القبائل لطالما شكّلت قوة مؤثرة قادرة على زعزعة الحكم وتفكيك الوحدة الوطنية إن لم تُضبط، مما يستدعي احتواء نفوذها وتحييده بشكل كامل؛ لضمان الاستقرار وتعزيز الولاء للدولة. ويتطلب ذلك نهجًا حكيمًا ودهاءً سياسيًا استثنائيًا، بالإضافة إلى استراتيجيات فعّالة وغير تقليدية. في هذا السياق المعقّد، حيث شكّلت القبائل العُمانية عبر التاريخ تحديًا كبيرًا للاستقرار الوطني، تطلّب الأمر من جلالة السلطان قابوس، حينما اعتلى سدة الحكم في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، تبنّي نهج قيادي حكيم وحاسم، قادر على فهم ديناميكيات القبائل المتعدّدة الولاءات والمتباينة التوجهات، وتوجيهها بشكل فعّال، واستثمارها بما يُعزّز استقرار الدولة ويحفظ وحدتها. فقد تولّى جلالته الحكم، ليُواجه واقعًا معقّدًا ومهمة شاقة للتصدي للنفوذ القبلي المتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي والسياسي لعُمان، مما استلزم قيادة استثنائية ورؤى استراتيجية مبتكرة للتعامل مع هذا التحدي الكبير.

في سياق ما تناوله رحماني ورافع (٢٠٢١) وابن خلدون (١٩٨١)، قد تسعى كل قبيلة، وبالأخص القبائل الأقوى، إلى توسيع نفوذها عبر التأثير في تعيين أفرادها في المناصب الحكومية المهمة والحسّاسة، مما يُتيح لها السيطرة على السياسات والقرارات الحاسمة؛ مثل: المناصب في الوزارات، والأجهزة العسكرية والأمنية، والشركات الحكومية الكبرى. هذا يُعزّز الانقسام داخل المجتمع ويُكرّس هيمنة طبقات مستأثرة بالسلطة والثروة بعيدًا عن معايير الكفاءة والعدالة، مما يُؤدّي إلى توزيع غير عادل للفرص والمنافع. وفي الأزمات، قد تتجه بعض القبائل إلى تقويض الدولة ومؤسساتها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، مما يُضعف السلطة المركزية ويزيد من هشاشة استقرار الدولة.

- **رابعًا: أمثلة وحوادث للنزعات القبلية في التاريخ العُماني:**

مرت عُمان بمحطات تاريخية برزت فيها النزعات القبلية بشكل واضح، حيث قامت هذه النزعات بدورٍ محوري في إذكاء الفتن وتعميق الانقسامات الداخلية. وقد أدّى ذلك إلى إضعاف التضامن الوطني وتقليص فاعلية مؤسسات الدولة، في وقت كانت البلاد أحوج فيه إلى دعم القيادة المركزية. ويتجلى هذا بوضوح في الصراع الذي نشب بين التكتلين القبليين، الهناوية والغافرية، عقب وفاة الإمام سلطان بن سيف الأول عام ١٧١٩م، وذلك نتيجة الخلافات السياسية والقبلية حول مسألة الحكم، وكيفية التعامل مع النفوذ الأجنبي المتزايد حينئذ في المنطقة، حيث تطور هذا الصراع إلى حرب أهلية. فقد قاد الشيخ محمد بن ناصر

الغافري مواجهة شرسة ضد الشيخ خلف بن مبارك الهنائي على السلطة والنفوذ، جسّدت حالة الانقسام القبلي وأثره المباشر في زعزعة الاستقرار السياسي في عُمان آنذاك. وقد وثّق العديد من المؤرخين العُمانيين؛ مثل: ابن رزيق (٢٠١٦)، والسالمي (د.ت.)، والسيابي (٢٠١٤)، الفظائع التي نتجت عن هذا الصراع، والتي أدّت –وفقاً لهم - إلى تفكك النسيج الاجتماعي وتراجع قيم الشرف والدين.

أوضح المؤرخون العُمانيون من أمثال ابن رزيق (٢٠١٦) ، والسالمي (د.ت.) ، والسيابي (٢٠١٤) أن نشوء تكتلي الهناوية والغافرية المتصارعين جاء في أعقاب وفاة الإمام سلطان بن سيف الأول اليعربي في عام ١٧١٩م، وانطلقت شرارته بسبب خلاف على الإمامة؛ إذ انقسم المجتمع القبلي بين فريقين، أحدهما تزعمه الشيخ محمد بن ناصر الغافري الذي أيّد ترشيح "سيف" ابن الامام للإمامة رغم كونه آنذاك قاصرًا ولم يبلغ الحلم، بينما رأى الفريق الثاني، الذي تزعمه في فترة لاحقة الشيخ خلف بن مبارك الهنائي، أن "سيف" ابن الإمام ما يزال صبيًا وإمامته بالتالي لا تجوز.

في هذا السياق، يشير سعادة الشيخ أحمد بن سعود السيابي، أمين عام مكتب الإفتاء بالسلطنة، إلى أن الحرب الأهلية في عُمان والتي اشتعل فتيلها عام ١١٣٤هـ (١٧٢١م) كانت فتنة سياسية وصراعًا على السلطة، حيث قاد محمد بن ناصر الغافري أحد أطراف النزاع، فيما قاد خلف بن مبارك الهنائي الطرف الآخر. اتّسمت هذه المرحلة بالانقسامات القبلية والتنافس الشديد على النفوذ (السيابي، ٢٠١٥). كما يشير الكاتب والصحفي الروسي بليخانوف (٢٠٠٤) إلى أن الانقسام القبلي بين هناوية وغافرية يُشكّل أساس التركيبة القبلية في عُمان، مضيفاً أن مراعاة مصالح القبائل تُعدُّ مّحورًا جوهريًا في المهارات السياسية للزعماء العرب.

وفي هذا السياق أيضًا، يشير البادي (٢٠٢٥، أبريل ١٣) إلى أنّ مظاهر الفرقة والبغضاء بين أفراد المعسكرين الهُناوية والغافرية كانت عميقة وممتدة، حتى تجاوزت حدود عُمان لتمتد من قطر إلى اليمن. وقد بلغت هذه الفرقة حدًّا يُروى فيه أنّه إذا التقى شخص من أحد المعسكرين بآخر من المعسكر المقابل أثناء الصلاة، فإنهما كانا يُصلّيان متقابلين، تفاديًا لأن يُولّي أحدهما ظهره للآخر. كما انعدم التزاوج بين المعسكرين، في دلالة واضحة على عمق الانقسام وتجذّره في النسيج الاجتماعي. ويُضيف البادي أنّ بعض الحكّام العُمانيين آنذاك استغلوا هذا الانقسام واستثمروه لتعزيز سلطتهم ونفوذهم، من خلال دعم أحد المعسكرين على حساب الآخر، بدلًا من السعي إلى رأب هذا الصدع.

وثّق المؤرخ والأديب والشاعر العُماني حميد بن رزيق بن بخيت النخلي العُماني (١٧٨٣ -١٨٧٤م)، المعروف باسم "ابن رزيق"، في الجزء الثاني من كتابه "الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين"، التاريخ العُماني وأحداث سبي الذراري التي رافقت الصراعات والانقسامات المرتبطة بتعصب كتلتي الهناوية والغافرية. وعند تناوله لأحداث الفتن والمكائد التي شهدتها عُمان، لا سيما في مدينتي نزوى والرستاق وتوابعهما، يقول ابن رزيق: "ووقع من قومه في البلد سلب ونهب، وسبي في الذراري، حتى بيع بعضها في غير عُمان." كما يشير ابن رزيق إلى ما جرى لقاضي المسلمين عدي بنٍ سليمان الذهلي، وسليمان بن خلفان، والإمام مهنا بن سلطان وبني عمّه، مُسلطًا الضوء على قسوة تلك الصراعات وآثارها العميقة على النسيج الاجتماعي في عُمان (ابن رزيق، ٢٠١٦، ص. ١٨٦).

أما العلامة المحقق الشيخ نور الدين عبد الله بن حميد السالمي (١٨٦٨ - ١٩١٤م) في الجزء الثاني من كتابه "تحفة الأعيان في سيرة أهل عُمان" عزا هذا الوضع الذي وصفه بافتراق أهل عُمان بالتعصب بالباطل إلى غافري وهناوي، مُشيرًا إلى أن الفتن التي عصفت بالبلاد في الماضي أسفرت عن ظهور فئات متعصبة لأشخاص محددين. فقد أُطلق على المتعصبين لمحمد بن ناصر الغافري اسم "الغافرية"، بينما أُطلق على أولئك المتعصبين لخلف بن مبارك الهنائي المعروف بالقصير اسم "الهناوية"، مُضيفًا بأن الهناويين واجهوا الهزائم المتكررة، وقاموا بتكتيكات متُعدُّدة للهجوم على الغافريين، ولكنها تسببت في مقتل العديد منهم، بينما أظهر الغافريون شجاعة كبيرة في المعارك، واستغلوا تكتيكات الحصار وشنوا هجمات مباغتة على الهناويين.

أوضح الشيخ السالمي أن هذا الصراع شهد إعدامات لأشخاص لم يشاركوا في الحرب، خاصة عندما كانت الحصون تُحاصر من قبل الطرف الآخر، بالإضافة إلى السلب والنهب والاسترقاق، حيث قال: "والسبي في الذراري حتى أنها بيعت وحُملت إلى غير عُمان" (السالمي، د.ت، ص. ١٢٤)، مضيفًا إلى ذلك، تفرّق أهل الرستاق في الجبال والأودية هربًا من الأوضاع المأساوية، وأنه كان يُتداول أنه وُجد في كهف في منطقة المهاليل الواقعة بالقرب من ولايات الرستاق والعوابي ونخل (١٠٠) من الصبيان والنساء ماتوا من العطش، خوفًا من أن يتم اختطافهم وبيعهم في حال عادوا إلى الرستاق.

كما عبّر الشيخ السالمي عن استنكاره الشديد لما اقترفته بعض أطراف الصراع من أفعال جائرة بحق شخصيات سياسية ودينية وقضائية ذات مكانة، كانت تمثل قيم الدين والعدل في المجتمع، مثل الإمام مهنا بن سلطان اليعربي والقاضي عدي

بن سليمان. من خلال هذا الاستنكار، سلّط السالمي الضوء على الظلم الذي وقع على هذه الشخصيات البارزة، مُعبّرًا عن رفضه لما آلت إليه الأمور من تجنٍ وصراع داخلي قاد إلى زعزعة الثقة وزرع الفتنة بين العُمانيين.

أما فضيلة العلامة المؤرخ الشيخ سالم بن حمود السيابي فقد شرح في الجزء الثالث والرابع من كتابه "عُمان عبر التاريخ" هذه الحرب الأهلية تحت عنوان "محمد بن ناصر وخلف بن مبارك يقتتلان في عُمان بأهل عُمان" (السيابي، ٢٠١٤، ص. ٢٤١)، وهو عنوان يُلخّص بدقة جوهر الصراع بأكمله خلال تلك الحقبة التاريخية، ويوضّح بأنه لم يكن صراعًا بين عدو خارجي وعُمان، بل كان داخليًا بين أبناء الوطن أنفسهم، حيث تنازع القادة مستخدمين أبناء الشعب كأدوات لتحقيق أهدافهم، الأمر الذي جعل الحرب أشد ألمًا وتأثيرًا على المجتمع العُماني. هذا التوصيف يشير إلى أن الصراع لم يكن مجرد خلاف شخصي بين محمد بن ناصر الغافري وخلف بن مبارك الهنائي، بل انقسم المجتمع العُماني بين مؤيدين لكل طرف، مما أدّى إلى إضعاف النسيج الوطني واستنزاف الموارد الوطنية في حروب داخلية.

كما أشار فضيلة الشيخ السيابي إلى أن محمد بن ناصر الغافري نجح لاحقًا بفضل قوته وانتصاراته في حربه مع خصمه خلف بن مبارك الهنائي في الحصول على البيعة بالإمامة، وذلك رغم مبايعة البعض له تقية، ولكن عندما علم أعداؤه بوصوله إلى سدة الإمامة وما صار إليه من عز وشرف ومجد وعلو شأن، ثار الحسد في نفوسهم وزاد حنقهم، فتظاهروا ضده وقاموا يتعسفون فسادًا في الأرض، ولم تقتصر حدة الصراعات على النهب والقتل وتدمير الحرث والزرع، بل امتدت لتشمل أيضًا سبي ذراري أهل عُمان والتي بيعت، أي الذراري، في الأسواق خارج عُمان (السيابي، ٢٠١٤، ص. ٢٤٠).

كما تناول الشيخ السيابي نماذج من مظاهر الغدر والخيانة والأفعال الدنيئة التي ارتكبها بعض أطراف الصراع بقوله: "عاهدوا إمامهم على النزول من القلعة، فنزل على العهد والميثاق، فقيّدوه وذبحوه في قيده وخشبته، وطافوا بجثة عالمهم في الأسواق وعلى السلك [الأماكن العامة التي يمر بها الناس كالشوارع أو الأزقة]، وهذه أفعال تؤذن بالنقمة التي تعم، وتمحق الأمن والشرف، وتسحق الدين والمروءة" (السيابي، ٢٠١٤، ص. ٢٤٠).

إن تدهور تلك الأوضاع إلى حد إعدام المدنيين، وتقييد الإمام مهنا بن سلطان اليعربي وذبحه وهو في قيده بعد أن نال من معارضيه العهود والمواثيق، والطواف بجثة العالم في الأسواق والطرقات والأزقة، بالإضافة إلى سبي ذراري أهل عُمان

وبيعهم كرقيق في الأسواق الخارجية، هي ممارسات عكست الوحشية وقمة الانحطاط الديني والأخلاقي والإنساني. أفرزت هذه الفوضى البغيضة أوضاعًا بائسة غير مسبوقة، جعلت حياة العُمانيين وأبناءهم ونساءهم وممتلكاتهم عرضة للمهانة والهلاك. وقد تجلّت شراسة الصراع على السلطة في انتهاكات لم تكتف بتمزيق النسيج الاجتماعي، بل طالت قيم الشرف والدين، وقوّضت الروابط الأسرية والقبلية، فكانت النتيجة تفككا اجتماعيًا ساحقا وزلزلة لأركان الاستقرار المجتمعي، وضربًا للإرث العُماني القائم على الاعتدال والوسطية والتسامح. هذه الانتهاكات المتُعدُّدة الأبعاد التي طالت ركائز المجتمع الأخلاقية والاجتماعية والدينية والإنسانية، جسدت نبوءة الشيخ سالم بن حمود السيابي حول نقمةٍ قد تعمّ البلاد، تمس الأمن والشرف، وتهدم الدين والمروءة.

وتأكيدًا على استمرارية الانقسام القبلي بين الهُناوية والغافرية، يُشير البادي (٢٠٢٥، أبريل ١٣) إلى أن جلالة السلطان قابوس، منقذ الأمة، لم ينتهج مسار من سبقوه في استثمار هذا الانقسام – الذي وصفه بالبغيض والمقيت – لتوطيد سلطته أو تعزيز نفوذه، بل سعى إلى اجتثاثه من جذوره، وتمكّن خلال عشر سنوات فقط من حكمه من إنهائه، واقتلاع مشاعر البغضاء والشحناء من قلوب العُمانيين بشكل جذري ومُستدام.

وفي مثال آخر يُبرز قدرة النزعات القبلية والعصبيات الشديدة على إثارة الفتن وتهديد الاستقرار الداخلي في عُمان، تتجلى تداعيات حادثة مقتل الوالي سليمان بن سويلم بن سالمين النوبي، في تصاعد التوترات بين السلطان فيصل بن تركي وقبيلة "آل مسيب" التغلبية العدنانية، مما عمّق الفجوة بين السلطة المركزية والقبائل المحلية، وزاد من تعقيد العلاقات السياسية والاجتماعية في المنطقة. ويشير Lorimer (1915, pp. 583) بأن سالم بن سويلم كان آنذاك واليًا على صحار.

في هذا الإطار، يشير محمد شيبة السالمي (١٩٩٨، ص ١٨٦) في كتابه "نهضة الأعيان بحريّة عُمان" إلى أن السلطان فيصل بن تركي كان له والٍ وقائد جيوش معروف بحدّة طباعه وغلظته، يُدعى سليمان بن سويلم. وقد اتّهم هذا الوالي أحد أفراد آل مُسَيّب، وهو حمد بن سليّم السيابي وكان شيخًا مُسنًا، بتهريب الأطعمة إلى قبيلة بني ريام أثناء حصار الوالي لبلادهم (إزكي) سنة ١٩٠٥م، إذ أوقف الوالي قافلة للسيابي، فأنكر الأخير التهمة مُوضحًا أن القافلة كانت متجهة إلى نزوى وليس إلى بني ريام. ومع ذلك، نهره الوالي وتهجّم عليه وعلى لحيته البيضاء قائلا: "أنت تكذب، وتكذب لحيتك"، في مشهدٍ مهينٍ لشيخ طاعن في السن. هذا

التصرف اعتبره السيابي مساسًا بشرفه، فأقسم على أبنائه أن يثأروا للحيته، لما كان يراه العُمانيون للّحية من قدر ومهابة وعظمة في المجتمع العُماني.

ورغم تحذير قومه له من مغبة إشعال الفتنة، كمَن أبناء حمد بن سليم السيابي في أحد جبال وادي العق، وأطلقوا النار على الوالي، سليمان بن سويلم، العائد من الشرقية، فقتلوه. وعلى إثر ذلك، أصرّ من كان مع الوالي من أعيان بعض القبائل حينئذ على الأخذ بالثأر، غير أن العلامة المحقّق المؤرخ الفقيه الشيخ نور الدين السالمي حال دون ذلك، واصفا الوالي بقوله: "إنه قائد البغاة ويد الجبار، ولا سبيل لكم عليهم، بل لا يحلّ لكم أن تخفروه" (السالمي، ١٩٩٨، ص. ١٨٧).

وفي سياق موازٍ، يشير العلامة المحقق المؤرخ الفقيه الشيخ نور الدين السالمي (د.ت) في كتابه "تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان" إلى أن شيوخ السيابيين قد اعتذروا للسلطان فيصل عن حادثة مقتل الوالي، فأظهر العفو علنًا، بينما كان يُضمر الانتقام. وبتدبير من السيد نادر بن فيصل، تم اغتيال زعيم السيابيين، الشيخ سيف بن محسن السيابي، في أحد مساجد بلدتهم (نفعا)، فخلفه في زعامة القبيلة ابن أخيه، الشيخ محسن بن زهران. غير أن التوتر تفجّر مُجددًا بعد مقتل شيخين من قبيلة بني عمر أثناء مرافقتهما للسلطان في بلدة نخل، وكان قاتل زعيم السيابيين من جماعة هذين الشيخين، فوُجّهت التهمة إلى آل مسيب رغم نفي علاقتهم بها. فاشتد غضب السلطان، وأرسل ابنيه، السيد نادر والسيد تيمور، لحصارهم، فاعتُقل أعيانهم، وهُدمت بعض منازلهم، وسُجنوا في مسقط، قبل أن يُفرَج عنهم لاحقًا.

يوضّح السالمي (١٩٩٨) أن السلطان فيصل دبّر اغتيال الشيخ سيف بن محسن، رئيس قبيلة آل مسيب، بواسطة رجلين، أحدهما معمري والآخر هنائي، وأن الجيش الكبير الذي جهّزه السلطان بقيادة ابنه السيد نادر لم يشتبك مع القبيلة التي استعدّت للقتال في بلدتها "نفعا" رغم ضعف إمكاناتها أمام جيش السلطان، حيث بادر جيرانهم من بني جابر إلى التوسُّط لدى السلطان لمنع القتال، مقابل إعلان القبيلة الطاعة وتسليم زعيمها الشيخ محسن بن زهران، الذي أُرسل مُكبّلًا بالحديد إلى مسقط، وهُدمت ديارهم.

أما البادي (٢٠٢٥، مارس ٣٠)، فيُعلّق على حادثة مقتل الوالي سليمان بن سويلم، مُوضحًا أن سببها يعود إلى إهانة الوالي لحمد بن سليم السيابي، وهو كبير في السن ومعروف في قبيلته، بقوله: "تكذب، وتكذب لحيتك"، في موقف عُدّ مساسًا بالشرف. ويضيف أن حمد بن سليم لجأ إلى قومه فحاولوا ثنيه عن

الانتقام مخافة إثارة السلطان، فلجأ إلى أبنائه الذين أقدموا على قتل الوالي انتقاماً لكرامة والدهم، مما يعني أن القبيلة لم تكن طرفًا مُباشرًا في الحادثة. كما يشير إلى أن السلطان فيصل جهّز جيشًا كبيرًا بقيادة ابنه السيد نادر، مُستهدفًا إبادة قبيلة آل مسيب، حفاظًا على هيبة الحكم.

وبحسب ما ورد في منتديات ظفار المجد (2009)، فإن السلطان تركي بن سعيد بن سلطان قام في عام ١٨٧٩م بتعيين خادمه "سليمان بن سويلم النوبي" واليًا على إقليم ظفار. وقد اشتُهر النوبي بشدّته في فرض النظام، إذ لجأ إلى البطش والقسوة وسوء المعاملة، مما أدّى إلى تصاعد موجات التذمر والعصيان بين قبائل الإقليم. وقد زاد من حدة رفض القبائل له كونه من أصول زنجية، وافتقاره إلى الخبرة في إدارة شؤون القبائل المتنازعة، فضلًا عن فرض ضرائب مجحفة واتهامات بارتكابه ممارسات غير أخلاقية.

أما فيليب (٢٠١٢، ص. ١٣٠)، فقد وصف هذا الوالي في كتابه "عُمان .. تاريخ له جذور" بأنه "عبد معتوق"، مُشيرًا إلى أنه قُتل في عام ١٩٠٧م في وادي سمائل أثناء عودته من المنطقة الشرقية، وكان برفقته عدد من شيوخ الهناوية الذين اصطحبهم إلى مسقط لتقديم الولاء للسلطان فيصل بن تركي.

ويورد الريس (٢٠٠٠، ص ٨٥) أن سليمان بن سويلم كان عبدًا للسلطان تركي بن سعيد، وقد عيّنه كأول والٍ على ظفار. ويصف طبيعة العلاقة بينهما قائلًا: "وكان سليمان، برغم كونه عبدًا، قائدًا لقوات تركي ومستشاره الخاص". ويُضيف أن هذا الوالي بدأ يمارس نفوذه من خلال الترهيب واستخدام القوة ضد القبائل، مُستغلًا النزاعات القائمة بينها، كما اعتمد في ترسيخ سلطته على حامية من العبيد الأفارقة وبعض القبائل العُمانية.

ويذكر أبو عون (٢٠٢٤) أن سلوكيات الوالي سليمان بن سويلم بن سالمين، خادم سلاطين مسقط، خلال ولايته على ظفار، اتّسمت بالسُّخرة وفرض العمل الإجباري، إلى جانب جمع الضرائب الباهظة دون مراعاة لأوضاع السكان. ويضيف أن الوالي، في عام ١٨٨٧م، عمد إلى رفع الضرائب على الأهالي، ما أثار موجة من الغضب والاستياء الشعبي. وقد ازداد التوتر حين أساء إلى عدد من رجالات القبائل، مما أشعل شرارة التمرد، فاندلعت ثورة عارمة حاصر خلالها الأهالي حصن الوالي، معلنين رفضهم القاطع لاستمرار ولايته عليهم. وأمام هذا الوضع، أرسل السلطان تركي بن سعيد جيشًا إلى ظفار، أعاد من خلاله سليمان بن سويلم إلى منصبه نائبًا للسلطان وحاكمًا على الإقليم. غير أن الأوضاع لم تستقر، إذ اندلع في عام ١٨٩٥م أقوى وأعنف تمرد قاده الظفاريون، إثر إقدام الوالي

على اعتقال عدد من شيوخ قبيلة بني كثير. وقد دفع هذا الفعل أفراد القبيلة إلى مهاجمة الحصن، وأسفرت المواجهات عن مقتل أحد أبناء الوالي وابن أخيه، إلى جانب أحد عشر جنديًا، وانسحاب بقية الحامية العسكرية، وخروج عائلة الوالي إلى مرباط. أمام هذا التصعيد، قرر السلطان فيصل بن تركي إنهاء ولاية سليمان بن سويلم، فعَيّن السيد سيف بن يعرب واليًا جديدًا على ظفار.

تُظهِر هذه الحوادث المتداخلة المرتبطة بالوالي السابق للسلطان فيصل على ظفار، سليمان بن سويلم بن سالمين النوبي، وما رافقها من تصاعد النزاعات القبلية واستفحال العصبيات، كيف يمكن لمثل هذه العوامل أن تُعمّق حدة التوترات، وتُهدّد الاستقرار، وتُعقّد العلاقة بين الحاكم وبعض القوى القبلية الخاضعة لحكمه، بما يُفضي إلى حالةٍ من التوتر المستمر. كان مقتل هذا الرجل نتيجة حتمية لتصرفاته القاسية والمتعنتة، التي شملت التهديد والترهيب، واستخدام القوة والسخرة، وفرض العمل الإجباري، إضافة إلى الإهانات والإذلال والغلظة في التعامل مع الرموز القبلية. على الرغم من محاولات التهدئة المستمرة ورأب الصدع بين السلطان فيصل وقبيلة آل مسيب على خلفية مقتل سليمان النوبي، إلا أن العداوة بين الطرفين ظلت قائمة، مما أسفر عن مزيد من المواجهات وأعمال العنف. ولا تقتصر تداعيات هذه الأحداث على سياقها الزمني المباشر، بل تمتد لتترسّخ في الذاكرة السياسية كإرثٍ من التوجس والخصومة، حيث قد يتولّد لدى كثير من أبناء آل مسيب شعورٌ بأنهم يُحمّلون إرثًا من الولاءات المشكوك فيها، لا يد لهم فيه، الأمر الذي يُذكي روايات الظلم والتهميش، ويُعمّق الإحساس بالإقصاء من دوائر النفوذ وصنع القرار، ويُرسّخ مشاعر الغبن في الذاكرة الجمعية.

إنّ ما حدث يُجسّد الحاجة المُلحّة إلى إرساء توازن دقيق بين ممارسة السلطة وتحقيق العدالة، ويُبرز أهمية إدراك القادة لتأثير قراراتهم وسلوكهم في البيئات المحلية التي تُشكّلها أعراف راسخة وموروثات تُعلي من مكانة الشرف والهيبة الاجتماعية. فحادثة بسيطة في ظاهرها، كعبارة مهينة أو تصرّف متعجرف، قد تُفضي إلى تصعيدٍ واسع تتداخل فيه العصبيات والانفعالات وردود الأفعال القبلية، مما يُهدد السلم الأهلي ويُربك مسار الحكم. ومن اللافت أنّ الوالي، الذي لم يكن من البيئات الاجتماعية التقليدية المعهودة في مراكز النفوذ المحلي، وتدرّج في السلطة من موقع خارج دوائر الزعامة القبلية المعتادة، افتقر إلى اللياقة السياسية والحنكة المطلوبة للتعامل مع رموز المجتمع المحلي، وهو ما زاد من تعقيد الموقف. وفي ظل هذا المناخ الاجتماعي الذي يربط بين الكرامة الشخصية وكرامة الجماعة، وجد أبناء حمد بن سليّم السيابي أنفسهم أمام ضغط أخلاقي

واجتماعي كبير لاستعادة كرامة والدهم، الذي تعرّض للإهانة علنًا. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم ما أقدموا عليه لا بوصفه عملًا عدائيًا موجهاً ضد الدولة، بل كردّة فعل انفعالية ذات طابع انتقامي، نابعة من سياق اجتماعي شديد الحساسية لمسألة الشرف، ومتجذّر في منظومة قبلية تتعامل مع الإهانة بوصفها تعدّياً لا يُغتفر. وهنا تتأكد الحاجة إلى قيادة واعية تتسم بالحكمة والكياسة السياسية، قادرة على قراءة السياقات بدقة، واستيعاب الحساسيات المجتمعية، واتخاذ القرارات التي تحفظ هيبة الدولة دون أن تُهدر كرامة الأفراد، بما يُعزز الاستقرار ويصون وحدة الوطن.

بناءً على ما سبق، يُمكن ربط هذا التحوّل في علاقات السلطة بالتأثير العميق للقبيلة في بنية الدولة العُمانية الحديثة، كما تُظهره الوثائق الدولية. فبحسب تقرير استخباري لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (Central Intelligence Agency, 1985)، شكلت القبائل حجر الأساس في التنظيم الاجتماعي لعُمان، وكانت تُمثّل مصدرًا مُهمًا للسلطة. وقد مارس زعماؤها قدرًا كبيرًا من الاستقلالية، وتمتعوا بنفوذ سياسي واسع، إلّا أن جلالة السلطان قابوس سعى إلى تقليص هذا النفوذ، من خلال التدخل في اختيار الشيوخ، بل وصل الأمر إلى منْع أحدهم من تولّي الزعامة. كما قلّص جلالته الدور التقليدي لهؤلاء الشيوخ، بتوجيه المساعدات المالية والمزايا الأخرى مباشرة إلى المواطنين، دون المرور عبر الزعامات القبلية.

- **خامسًا: القبيلة والدولة في عُمان بين الحياد الاستراتيجي وضبط النفوذ في ظل الأزمات:**

كما كانت القبائل العُمانية، خلال القرون السابقة وخصوصًا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، طرفًا رئيسًا في النزاعات التي هدّدت استقرار الدولة، فإن علاقتها بالسلطة المركزية في عهد جلالة السلطان قابوس تشكّل نموذجًا فريدًا في إدارة التوازنات الاجتماعية والسياسية. لم تَسِر القبيلة في مسار تصادمي مفتوح مع السلطة الحاكمة، كما هو الحال في بعض التجارب العربية، بل اتّسمت هذه العلاقة بالحذر والتوازن المدروس، إلا أن تأثيرها ظهر ولكن بطريقة مغايرة وغير مباشرة.

لقد برز هذا التوازن والتأثير الغير مباشر بوضوح خلال الأزمات الكبرى، لا سيّما في أحداث "الربيع العربي" عام ٢٠١١م التي لم تكن السلطنة بمعزل عنها، حيث اتخذت القبائل موقفًا يُمكن وصفه بحياد استراتيجي ذي طابع سلبي، تمثل في الامتناع الواعي عن التدخل المباشر في الأحداث، مع ترقب تطوراتها واحتمال استعادة دورها التقليدي إن لزم الأمر. لقد كانت القبائل خلال تلك الفترة تراقب المشهد من مسافة، متجنبة الانخراط المباشر أو حتى التهدئة، وهو الدور

الذي كان من شأنه أن يحد من تفاقم الأزمة. وكان جلالة السلطان قابوس يعي تماماً تعقيدات المشهد القبلي في المجتمع العُماني، ويُدرك أن إشراك القبائل في إدارة هذه الأزمة قد يُعقّد الأمور بسبب التباين الطبيعي في المواقف وتعدد المصالح داخل البُنية القبلية. ولذلك، اختار جلالته معالجة الأزمة عبر قيادة مركزية قادها بنفسه، مما مكّنه، بفضل حكمته المعهودة ونظرته الثاقبة، من تجاوزها بفعالية فائقة، والحفاظ على استقرار الدولة وبلوغ الأمان في أصعب الظروف.

في هذا السياق، يقول همت (٢٠١٥): "نزع السلطان قابوس عن القبيلة في عُمان، ثوب التعصُّب، وألبسها الوطنية. فانتقلت القبيلة من التفكير في شؤونها الداخلية فقط إلى الارتقاء الفكري". يتضح من هذا القول أن جلالة السلطان لم يكن يسعى إلى القضاء على البنية القبلية بقدر ما كان يعمل على إعادة تشكيل دورها ضمن إطار الدولة الحديثة، بحيث تصبح القبيلة جزءًا من الهوية الوطنية الجامعة بدلًا من أداة لتعزيز التفرقة والانقسام. لقد تمكّن جلالة السلطان من استيعاب القبيلة ضمن مشروع بناء الدولة الحديثة، مُحوّلًا ولاءاتها من الانتماء القبلي الضيّق إلى الانتماء الوطني الأوسع.

يمكن تفسير الحياد الاستراتيجي السلبي للقبائل خلال أحداث الربيع العربي في ٢٠١١م من خلال ما ذكره بكيس (٢٠١٦)، حيث بيّن أن الاستقرار والأمن يُؤدّيان إلى إضعاف دور القبيلة وتقليص نفوذها. ففي ظل الأمان، يقل الاعتماد على القبيلة، ويتجه الأفراد نحو الدولة ومؤسساتها. وعلى النقيض، تزداد حاجة أفراد المجتمع للقبيلة في أوقات الأزمات، مما يُعزّز دورها في الحماية والتماسك الاجتماعي. لذا، كانت القبائل تتطلع إلى أوضاع غير مستقرة لاستعادة مكانتها التقليدية، حيث يزداد نفوذها مع تدهور الاستقرار. كما أوضح بكيس (٢٠١٦) أن القبائل قد تتبنّى مواقف تتعارض مع وحدة الوطن في حالة النزاعات، مما يُبرز تأثير الانتماءات القبلية على السلوك الاجتماعي والسياسي. وأضاف أنه في حالات مثل الترشح للانتخابات، غالبًا ما يتم الاختيار بناءً على الولاءات القبلية بدلًا من البرامج والمشاريع المقترحة، مما يتعارض مع جهود تعزيز ثقافة المؤسسات وغرس الهوية الوطنية. وبالتالي، يُساهم ذلك في إضعاف استقرار المجتمع ويُؤدّي إلى فتح المجال للصراعات الداخلية.

كما أكّد ولد أباه (٢٠١٣)، أن بعض مناطق العالم العربي شهدت خلال "الربيع العربي" في عام ٢٠١١م عودة النفوذ القبلي، حيث استغلّت القبائل ضعف الدولة المركزية لاستعادة دورها كوسيلة للحماية والاستقرار. وقد عكست هذه العودة تحديًا للبنية الاجتماعية التي كانت الدولة الوطنية الحديثة تسعى

لبنائها، مما أبرز الولاءات القبلية كبديل اجتماعي، وهو ما يشير إلى أن المجتمعات العربية لم تتجاوز النظام القبلي بشكل كامل. إن ما يُؤكده ولد أباه يُسلّط الضوء على واقع مؤلم؛ فرغم محاولات بناء دولة وطنية حديثة، فإن بروز النفوذ القبلي في بعض الدول العربية خلال "الربيع العربي" يكشف عن تراجع حقيقي في قدرة هذه الدول على فرض سلطتها الموحدة، مما يعكس هشاشة مؤسساتها الوطنية ويُظهر ضعفا في التماسك الاجتماعي والسياسي، ويُبرز التحديات الكبرى التي تواجهها في تعزيز استقرارها الوطني.

من جانب آخر، يتجسّد هذا التحدي القبلي بوضوح في وصف الرئيس اليمني الأسبق علي عبد الله صالح للحكم في اليمن، حينما صرّح في مناسبات عدة قائلًا: "الحكم في اليمن كالرقص على رؤوس الثعابين" (الشهيد الحي، ٢٠١٨)، مُعبرًا بذلك عن واقع الانقسامات القبلية المعقّدة والصراع المستمر على النفوذ والتُعدُّدية القبلية ذات الولاءات المتقلبة. يعكس هذا الوصف البليغ الصعوبات التي تفرضها التركيبة القبلية المتشابكة على استقرار الدولة وسلطة الحكم، حيث تصبح مهمة قائد الدولة أشبه بمعركة يومية ضد تيارات الفوضى وعدم الاستقرار، كما لو أنه يخطو بالفعل وبحذر شديد على رؤوس ثعابين وأفاعٍ سامة.

- **سادسًا: استراتيجية السلطان قابوس في احتواء النفوذ القبلي وبناء الدولة الحديثة:**

في إطار التحدي الكبير الذي تشكله القبائل في مسار بناء الدولة الحديثة، وهو ما يتجلى بوضوح في المشهد العُماني، يُؤكد الزدجالي (٢٠٢٤) أن القبائل في عُمان لم تكن وحدات اجتماعية فحسب، بل كانت كيانات سياسية مستقلة تتّسم بتحالفاتها ومنافساتها التي تستند إلى مصالحها الخاصة. ويضيف بأن السلطة سعت إلى الاستعانة بقبائل من خارج عُمان، مثل البلوش؛ بهدف الحصول على موالين جُدد. وقد بدأ هذا التوجه منذ قيام السلطتين اليعربية في أوائل القرن السابع عشر، والبوسعيدية في منتصف القرن الثامن عشر. وتكرّرت هذه الحاجة في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية، بهدف إنشاء جيش نظامي لا يعتمد على النظام القبلي وصراعاته الطبقية السياسية أو الاقتصادية.

يبيّن الزدجالي (٢٠٢٤) أيضاً أنه رغم تطور الدولة العُمانية خلال الخمسين عامًا الماضية في عهد جلالة السلطان قابوس، إلا أن الدور الاجتماعي للقبائل وقوتها بقيا قائمين، مما شكّل تهديدًا مُباشرًا وكامنًا لسلطة الدولة. ولذا، نفّذت السلطة استراتيجيات تهدف إلى استحواذ الدولة على القبائل واختصاصاتها وإعادة تشكيل دورها، حيث أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي مقابل ضمان الولاء الوطني. كان الهدف من ذلك دمج القبائل ضمن سياسات الدولة

لضمان الاستقرار السياسي ومنع استخدامها كأداة لتحقيق أجندات داخلية أو خارجية.

كما أشار الزدجالي (٢٠٢٤) إلى أن السلطة المركزية في السلطنة استخدمت القبائل؛ لتعزيز نفوذها وضمان ولائها عبر توزيع المخصّصات والامتيازات. ومع ذلك، لم يكن ولاء القبائل للسلطة ثابتًا ودائمًا. وما زالت وزارة الداخلية العُمانية تتبنى نهجًا يُعزّز مكانة القبيلة، إذ تمنح شيوخ القبائل مخصّصات مالية تُحدَّد وفق مكانتهم الاجتماعية وأهميتهم التي تُقرّرها السلطة.

في ضوء التحديات التي فرضها النفوذ القبلي على مسار بناء الدولة الحديثة في سلطنة عُمان، اعتمد السلطان قابوس استراتيجية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحييد تأثير القبائل على الحياة السياسية والاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الوطني. تتجلى أبرز ملامح هذه الاستراتيجية في المحاور الآتية:

[١] **إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة**:

كانت أولى خطوات هذه الاستراتيجية إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، إذ وجد السلطان عند توليه مقاليد الحكم في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م أن الجهاز الإداري كان محدودًا، مقتصرًا على ثلاث مؤسسات رئيسة فقط. الأولى، مؤسسة "القصر" التي مثّلت السلطة العُليا، وتولّت تعيين الولاة والقضاة، وإدارة الشؤون المالية، والدفاع، والشؤون الخارجية، والحدود. والثانية، "محافظة العاصمة"، المسؤولة عن شؤون العاصمة، بما في ذلك الهجرة والجنسية والجوازات. والثالثة، "نظارة الداخلية"، التي أشرفت على الولاة والقضاة وبيت المال والأوقاف، إضافة إلى جباية الزكاة ومعالجة القضايا القبلية (وزارة الداخلية العُمانية، ٢٠٢٤).

بادر جلالة السلطان قابوس سريعاً إلى اتخاذ خطوات حاسمة؛ لتوسيع الجهاز الإداري للدولة، وفاءً بما تعهّد به في خطابه السامي الأول في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، إدراكاً منه لأهمية بناء مؤسسات إدارية حديثة تسهم في مد سلطة الدولة إلى كافة المناطق، وتمكنها من استيعاب مراكز النفوذ القبلي ودمجها ضمن منظومة الدولة، حيث قال: "إني أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية". وشرع جلالته في تطوير الجهاز الإداري تدريجيًا، استجابة لمتطلبات ومستجدات كل مرحلة، حتى أصدر المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٧٥م لتنظيم الجهاز الإداري للدولة، مُتضمنًا إنشاء عدد من المؤسسات الحيوية؛ وهي: ديوان التشريع، ومجلس التنمية، ومجلس الشؤون المالية، ومجلس الدفاع، ومجلس الغاز الطبيعي، ومحافظة العاصمة، ووزارة شؤون الديوان السلطاني، ووزارة الداخلية، ووزارة شؤون الأراضي،

ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة العدل، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة المواصلات، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الاعلام والثقافة، ووزارة الزراعة والأسماك والنفط والمعادن، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية، ومكتب والي ظفار، وشرطة عمان السلطانية، ووزارة الدفاع.

يُبرز هذا المرسوم السلطاني دور كلٍّ من وزارة شؤون الديوان السلطاني ووزارة الداخلية في التعامل مع القبائل، إذ كُلّفت الأولى بالإشراف على شؤونها، عبر متابعة أوضاعها ورصد احتياجاتها بهدف تحسين مستوى معيشتها. أما الثانية، فكُلّفت بمتابعة قضايا القبائل ودراسة أحوالها بصورة تفصيلية، من خلال جمع المعلومات وتحليلها، بهدف حلّ النزاعات، وإنجاز المعاملات، وتعزيز التواصل مع وفودها. ويندرج هذا الترتيب المؤسسي ضمن جهود السلطان قابوس لدمج القبائل في كيان الدولة الحديثة، وتحويل دورها من مؤثر سياسي مستقل إلى جزء من الهيكل الإداري والتنظيمي، الأمر الذي عزّز الاستقرار الوطني ورسّخ سلطة الدولة المركزية. وقد أسهم تكليف هاتين الوزارتين السياديتين بهذا الدور، إلى جانب توسيع الجهاز الإداري للدولة، في تقليص التأثير المباشر للقبائل على صنع القرار، وإفساح المجال للمواطنين للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية وفق أُسُس وطنية تتجاوز الولاءات القبلية.

[٢] **منح شيوخ القبائل امتيازات مالية**:

بجانب هذه الخطوات، اعتمد السلطان قابوس استراتيجية إضافية لاحتواء وتحييد النفوذ القبلي، تمثلت في منح شيوخ القبائل رواتب ثابتة. ففي خطابه الإذاعي بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٧٠م، قال جلالته: "إننا نقدر تقديرًا كاملًا لمسؤوليات شيوخ القبائل في بلدنا في رعاية جماعاتهم وأمنهم وحسن سلوكهم، وفي نيتنا أن نجعلهم يحصلون على رواتب نظير قيامهم بتلك الواجبات والمسؤوليات، فأمرنا أن تدرس الحكومة هذه المسألة فورًا". من خلال هذه الخطوة، سعى السلطان إلى دمج شيوخ القبائل في النظام الإداري للدولة، وإيجاد نوع من التعاون المؤسسي الذي يضمن الولاء للدولة المركزية، ويقلل من تأثير النفوذ القبلي على الاستقرار الوطني.

[٣] **إنشاء مؤسسات ثقافية وإعلامية وسياسية تعزّز الهوية الوطنية**:

سعى جلالة السلطان قابوس إلى بناء نظام وطني شامل يُوحّد جميع العُمانيين بعيدًا عن الولاءات القبلية الضيقة، من خلال إرساء أسس متينة للتماسك الاجتماعي والانتماء الوطني. وانطلاقًا من هذا الهدف الاستراتيجي، ركّز جلالته على الحد من أية انقسامات قد تنجم عن النزعات القبلية، ومنع

تصاعد الاضطرابات السياسية والاجتماعية. ولتحقيق ذلك، شرع جلالته في إنشاء مؤسسات ثقافية وإعلامية وسياسية تعزّز الهوية الوطنية.

أسس جلالة السلطان في ١٩٧٥م وزارة للإعلام والثقافة، ثم إنشاء في العام التالي وزارة مستقلة للتراث القومي والثقافة والتي تم تعديل مسماها في ٢٠٠٢م لتصبح وزارة التراث والثقافة. كما قام جلالته في ٢٠٠٣م بإنشاء هيئة عامة للصناعات الحرفية للحفاظ على الموروث الثقافي. أما على الصعيد السياسي، فقد وسّع جلالته قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار، وذلك من خلال إنشاء المجلس الاستشاري للدولة في ١٩٨١م والذي استمر حتى ١٩٩١م ليحل محله مجلس الشورى. ثم أنشأ جلالته في ١٩٩٧م مجلس عُمان ليتكون من مجلس الدولة ومجلس الشورى، في خطوة ترمي إلى تعزيز المشاركة في الرأي وتوسيع نطاق التمثيل الشعبي، مما ساعد في الحد من تأثير النفوذ القبلي في الحياة العامة.

[٤] **إنشاء مؤسسات أمنية وعسكرية وطنية**:

كما تولى جلالته بناء مؤسسات أمنية وعسكرية وطنية حديثة، شملت جهاز للشرطة وجهاز للأمن الداخلي وجيش وطني بمختلف أفرعه البرية والبحرية والجوية، حيث حرص على أن تضم هذه الأجهزة أفرادًا من كافة القبائل العُمانية، وهو ما ساهم في تعزيز وحدة الدولة وترسيخ سلطتها المركزية بعيدًا عن النفوذ القبلي التقليدي. وقد مثّل هذا التوجه المؤسسي أداة مهمة في ضبط الانقسامات القبلية.

لم يقتصر تأثير هذه السياسات على البنية المؤسسية فحسب، بل امتدّ ليشمل البُعد الاجتماعي والنفسي للأفراد؛ فقد شكّل اهتمام السلطان قابوس بالأمن والاستقرار عاملًا محوريًا في تقليص الاعتماد على القبيلة كملاذ اجتماعي وأمني. ومع تحسّن البيئة الأمنية، ابتعد المواطنون عن الاعتماد على القبيلة كحصن أو ملاذ آمن، حيث وجّهوا ولاءهم نحو الدولة ومؤسساتها فقط، مما ساهم في إضعاف الولاءات القبلية التقليدية. وقد أشار بكيس (٢٠١٦) في مقاله بعنوان "القبيلة والربيع العربي" إلى أهمية هذا التحول، مُؤكدًا دور الدولة في فرض سياساتها القوية وتعزيز الهوية الوطنية كبديل فعّال للولاءات القبلية.

[٥] **تعزيز المنظومة العدلية**:

كما عزّز جلالة السلطان قابوس المنظومة العدلية، ايمانًا منه بأن العدالة هي الركيزة الأساسية لبناء مجتمع قوي ومتماسك، وأن غيابها قد يُفاقم الانقسامات القبلية ويُضعف استقرار الدولة. لذا، أسّس جلالته نظامًا قضائيًا

شاملًا يضمن العدالة والمساواة بين جميع المواطنين دون تمييز، مما أسهم في تعزيز الثقة في الدولة ومؤسساتها. ومن بين أبرز الإصلاحات القانونية التي أقرّها جلالته، إصدار النظام الأساسي للدولة عبر المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٩٦م، الذي يُعدُّ الوثيقة الدستورية التي أرست مبدأ المساواة بين المواطنين، إلى جانب قانون السلطة القضائية بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٠ بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٩٩م الذي رسّخ مبدأ استقلالية القضاء، وقانون الجزاء العُماني عبر المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٧ في عام ١٩٧٤م وهو الإصدار الأولي للقانون، وتبعه عدد من التعديلات آخرها المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٨/٧ بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٨م الذي أسّس لعدالة جنائية منصفة. إلى جانب ذلك، استُحدثت بأوامر سلطانية آليات فعّالة للنظر في الشكاوى، تضمن لجميع المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية، الحصول على حقوقهم القانونية. هذا أسهم في تقليص الممارسات القبلية التي تتنافى مع مبدأ المساواة، وعزّز روح الانتماء الوطني.

[٦] **دمج القبائل في النظام الذي تديره الدولة**:

إضافة إلى قيام السلطان قابوس بدمج القبائل في النظام الذي تديره الدولة، تمكن أيضًا من بناء نسيج متين من العلاقات معها، وتقليص ممارساتها المنفردة التي تتناقض مع التوجه العام للدولة، مما ساعد في تذويب الهويات القبلية ضمن الهوية الوطنية الشاملة. وقد تحقّق ذلك من خلال نهج براغماتي أو سياسة حكيمة توازن بين المكافآت لكسب الولاء والدعم، والردع عند الحاجة لضمان الالتزام بالقوانين والولاء والطاعة للدولة. تجلّت هذه الخطوات في العديد من المواقف، مثلما حدث في ١٣ أبريل ٢٠١٨م، عندما قامت أجهزة الأمن باعتقال مجموعة من شيوخ قبيلة "الحكلي" في محافظة ظفار بسبب دعوتهم لتنظيم اجتماع للقبيلة (الجمعية العُمانية لحقوق الإنسان، ٢٠١٨). كما ظهرت هذه السياسة مرة أخرى في ٢٠٢٤م، عندما تمسك بعض أفراد هذه القبيلة بموعد عيد الأضحى وفقًا لما تعتمده المملكة العربية السعودية، حيث اتّخذت الحكومة إجراءات قانونية صارمة ضد المخالفين (الزدجالي، ٢٠٢٤).

[٧] **الاهتمام بالتنمية الاقتصادية**:

كما بذل جلالة السلطان قابوس جهودًا حثيثة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتطوير البنية الأساسية الشاملة، إدراكًا من جلالته لدور هذه الجهود في ترسيخ الانتماء الوطني وتقليص تأثير النفوذ القبلي. لقد وجّه السلطان الاستثمارات في مشاريع تنموية شملت جميع مناطق السلطنة، بما في ذلك المناطق القبلية والنائية، مما أتاح لجميع المواطنين دون استثناء الاستفادة من الموارد الوطنية

والمشاريع التي تعود بالفائدة على مختلف شرائح المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت هذه المشاريع التنموية في توفير فرص عمل جديدة، مما عزّز الولاء للوطن والسلطان وأسهم في تجاوز الولاءات القبلية الضيّقة.

[٨] **إنشاء تنظيم مؤسسي لاحتواء وتحييد النفوذ القبلي**:

استكمالًا لجهود جلالة السلطان قابوس في احتواء القبائل وتحييد نفوذها، والتي شملت تكليف وزارة شؤون الديوان السلطاني ووزارة الداخلية عبر المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٧٥م بمتابعة شؤون القبائل وتعزيز التنسيق بين الدولة والقبائل، أصدر جلالته في ٢٥ فبراير ١٩٨٠م مرسومًا سلطانيًا رقم ٨٠/١٩ تضمن إنشاء مديرية عامة لشؤون القبائل بوزارة الداخلية. شمل المرسوم إنشاء ثلاث دوائر متخصّصة؛ وهي: دائرة شؤون القبائل التي تضم قسم الشكاوى والمنازعات القبلية، وقسم متابعة شؤون القبائل مع الوزارات الأخرى؛ ودائرة المساعدات والمنح التي تضم قسم البهط والمساعدات، وقسم المنح والعادات؛ ودائرة شؤون الحدود التي تشمل قسم شؤون مواطني الحدود، وقسم معلومات الحدود. وقد عكس هذا التنظيم حرص السلطان على دعم القبائل وتعزيز اللحمة الوطنية، مما أسهم في بناء مجتمع متماسك ومزدهر. وفي ١١ يونيو ١٩٨٨م، جاء المرسوم السلطاني رقم ٨٨/٤٣ لاعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، مُؤكدًا على أهمية استمرار دور المديرية العامة لشؤون القبائل.

[٩] **موازنة الكفاءة والتوازن الاجتماعي في التعيين في المناصب العامة**:

على صعيد إدارة العلاقات القبلية، لم يسعَ جلالة السلطان قابوس إلى الاعتماد على قبائل معيّنة أو التودد إليها عبر منحها امتيازات ومناصب قيادية على حساب قبائل أخرى ذات ثقل في المجتمع. كان جلالته يُدرك أن مثل هذه السياسات قد تُؤدّي إلى تداعيات معقّدة، مثل إضعاف الهُوية الوطنية، وخلق توترات اجتماعية، وتعزيز الطبقية، وترسيخ الفساد والمحسوبية، فضلًا عن تغليب المصالح القبلية على المصلحة العامة، وتعيين الأفراد بناءً على الانتماء القبلي بدلًا من الكفاءة والخبرة. أما التعيينات في بعض المناصب الوزارية والمواقع القيادية، والتي قد يفهم منها ظاهريًا أنها تذهب لأفراد من قبائل معينة على حساب قبائل أخرى لها ثقل في المجتمع، فقد استندت في حقيقتها إلى معايير الكفاءة والخبرة والولاء للوطن والسلطان، مع مراعاة تحقيق توازن اجتماعي وسياسي يسهم في استقرار الدولة. ومن ثم، لم تكن هذه التعيينات في الواقع انعكاسًا لسياسة تفضيل قبلي، بقدر ما كانت جزءًا من استراتيجية أوسع انتهجها جلالة السلطان لتعزيز وحدة المجتمع وضمان كفاءة مؤسسات الدولة.

• **خلاصة استراتيجية السلطان قابوس في احتواء وتحييد النفوذ القبلي**:

واجه جلالة السلطان قابوس، عند توليه مقاليد الحكم في السلطنة في عام ١٩٧٠م، تحدياً مصيرياً تمثّل في النفوذ القبلي الذي كان يُشكّل تهديداً مُباشراً لاستقرار الدولة. بَيْدَ أن حكمته الاستثنائية وبراعته السياسية مكّنته من التصدي لهذا التحدي بكل حزم وعزم، فاعتمد استراتيجية شاملة لم تقتصر على احتواء النفوذ القبلي فحسب، بل نجحت في تحييده تماماً. هذه الاستراتيجية، التي كانت محورية في بناء دولة عُمان الحديثة، ارتكزت على صياغة هُوية وطنية متماسكة وقوية تتجاوز الولاءات القبلية الضيّقة، مما عزّز من تماسك المجتمع العُماني على أُسُس المواطنة والانتماء العميق للوطن. أرسى السلطان قابوس سياسة دمج القبائل في النظامين الاجتماعي والسياسي، في وقت كانت فيه القبائل تُهيمن على مجريات الحياة العامة، إلى جانب تحديث مؤسسات الدولة بما يتماشى مع تطلعات التنمية الاقتصادية الشاملة. لم تقتصر سياساته على ذلك فحسب، بل شملت استخدام الحوافز الاستراتيجية لضمان الولاء، إلى جانب الردع الحاسم عند الضرورة لضمان الاستقرار. وقد كان التعليم وتطوير مؤسسات الدولة جزءاً أساسيًا من استراتيجية السلطان في تحييد النفوذ القبلي وتعزيز الولاء الوطني، مما ساهم في بناء استقرار الدولة على أُسُس قوية.

• **نتائج الدراسة**:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج المهمّة التي تبرز النهج الذي تبنّاه جلالة السلطان قابوس في إدارة العلاقة مع القبائل العُمانية، عبر احتواء نفوذها وتحييده ضمن إطار بناء الدولة الحديثة. ويمكن تلخيص هذه النتائج في الآتي:

• **أولاً**: **الكشف عن نهج السلطان قابوس في احتواء وتحييد النفوذ القبلي وتوظيفه في بناء الدولة**:

أظهرت الدراسة كيف استطاع السلطان قابوس إدارة النفوذ القبلي وتوجيهه لخدمة مشروع بناء الدولة الحديثة، مع الحفاظ على التوازن مع البُنى الاجتماعية وصون الهوية العُمانية من التفكك أو التهميش، وهو ما يعكس جوهر الإشكالية التي تناولتها هذه الدراسة، والمتمثلة في كيفية احتواء النفوذ القبلي دون الإضرار بالنسيج الاجتماعي أو المساس بالهوية الوطنية.

• **ثانياً**: **الكشف عن المراحل التي مرت بها القبيلة في عُمان**:

كشفت الدراسة أن القبيلة العُمانية مرت بثلاث مراحل تاريخية أساسية أعادت تشكيل بنيتها ووظيفتها الاجتماعية، وانتهت في عهد السلطان قابوس إلى تحوّلها من كيان تقليدي مستقل إلى وحدة اجتماعية مندمجة في مؤسسات الدولة، متخلية عن دورها كسلطة حاكمة لصالح دور ثقافي يعكس الهوية والانتماء.

• **ثالثًا: تبني السلطان قابوس نهجًا تصالحيًا مع القبائل:**

توصلت الدراسة إلى أن السلطان قابوس اعتمد نهجًا تصالحيًا يهدف إلى تجنّب الصدام مع القبائل وتحويل الولاء تدريجيًا إلى الدولة عبر أدوات متعددة، منها التعليم والإعلام والأجهزة الأمنية والنظام الإداري، إضافة إلى توزيع عادل للموارد. ساهم هذا النهج في تعزيز الهوية الوطنية وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، مُحققًا استقرارًا سياسيًا واجتماعيًا مُستدامًا.

• **رابعًا: استنتاجات الدراسة حول التحديات البنيوية للنفوذ القبلي في مسار بناء الدولة:**

أظهرت الدراسة أن استمرار النفوذ القبلي دون ضبط مؤسسي يشكّل عائقًا بنيويًا أمام بناء الدولة الحديثة، حيث يؤدي إلى تغليب الولاءات القبلية الضيقة على الهوية الوطنية، مما يهدد استقرار السلطة المركزية بظهور مراكز قوى موازية تتنافس على النفوذ والثروة. لذلك، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات احتواء دقيقة تهدف إلى إعادة توجيه العصبية القبلية لخدمة أهداف الدولة وتعزيز وحدتها، بدلًا من تقويضها.

• **خامسًا: استنتاجات الدراسة بشأن تأثير النزعات القبلية على وحدة واستقرار الدولة:**

أظهرت الدراسة أن النزعات القبلية في التاريخ العُماني كانت مصدرًا رئيسًا للفتن والانقسامات التي أضعفت الوحدة الوطنية واستقرار الدولة. فقد أدت الصراعات بين التكتلات القبلية مثل الهناوية والغافرية إلى حروب أهلية وعنف مفرط أضرّ بالنسيج الاجتماعي والقيمي للمجتمع. كما كشفت أحداث مثل مقتل الوالي سليمان بن سويلم عن حساسية العلاقة بين السلطة المركزية والقبائل، مما يؤكد ضرورة وجود قيادة سياسية حكيمة تملك القدرة على احتواء هذه النزعات وتحويلها إلى قوة موحدة تدعم بناء الدولة وتحافظ على أمنها ووحدتها.

• **التوصيات:**

استنادًا إلى نتائج الدراسة حول نهج السلطان قابوس في احتواء وتحييد النفوذ القبلي في عُمان، يُوصى بما يأتي:

- توثيق تجربة السلطان قابوس كنموذج متفرد في التوازن بين الدولة والقبيلة، وتقديمها كدراسة حالة في برامج إعداد القادة وصنّاع القرار.
- إجراء دراسات مقارنة تُضيء على النهج العُماني إلى جانب تجارب دول أخرى في إدارة النفوذ القبلي، بما يعزز الفهم النقدي والتطبيقي.
- ترسيخ الانتماء الوطني من خلال التعليم والإعلام، بما يحفظ التنوّع ويحترم اختلافات القبائل.
- رغم دمج القبائل في الدولة، يظل وضع قواعد واضحة لضمان العدالة في توزيع الموارد والخدمات، ومنع أي تمييز أو تفضيل مبطن، أمرًا ضروريًا للحفاظ على التوازن والاستقرار.

- استمرار مراقبةٍ تطورات النفوذ القبلي للتعامل معها بسرعة وفعالية، مع عدم التساهل مُطلقاً في مواجهة أي تجاوزات.

• **الخاتمة**:

خلُصت هذه الدراسة إلى أن جلالة السلطان قابوس – طيب الله ثراه – لم يتعامل مع النفوذ القبلي بوصفه عقبة ينبغي اجتثاثها من جذورها، بل كواقع تاريخي واجتماعي يحتاج إلى احتواء ذكي وتحييد متوازن. لم ينجرّ جلالته إلى صدام مباشر مع القبائل، ولم يسعَ إلى فرض هيمنة الدولة بالقوة الغاشمة، بل اعتمد على نهج واعٍ ومتزن ومدروس، جعل من الإصلاح عملية تراكمية هادئة، تحترم البُنى القبليةَ التقليدية، وتعيد توجيهها بذكاء نحو مشروع وطني أوسع.

لقد أدرك جلالة السلطان، بحسٍّ سياسي عميق وبنظرة استراتيجية ثاقبة، أن الولاءات القبلية لا تُلغى بقرارات من السلطة العُليا، بل تُعاد صياغتها ضمن رؤية وطنية تحتضن الجميع. فكان أن بنى جلالته مؤسسات الدولة الحديثة بطريقة لا تهدد النسيج الاجتماعي، بل تستوعبه وتستفيد من قوّته، مع الحفاظ على مركزية القرار في يد الدولة. لم يكن ذلك مجرد توازن هشّ، بل معادلة دقيقة نجح جلالته من خلالها في إرساء نموذج حكم يزاوج بين أصالة الموروث القبلي ومتطلبات الدولة العصرية.

إن التجربة العُمانية، بهذا المعنى، لا تمثل مجرد حالة محلية ناجحة، بل تفتح أفقاً أوسع للتفكير في كيفية إدارة التحولات الكبرى في المجتمعات ذات التركيبة المعقدة. لقد أثبتت هذه التجربة أن بناء الدولة ليس بالضرورة مسارًا صداميًا مع القوى التقليدية كالقبائل، بل يمكن أن يكون مسارًا حكيمًا يعيد ترتيب الولاءات في إطار مدني عقلاني، دون أن يُقصي أحدًا أو يفرّط في ثوابت المجتمع.

والخلاصة أن النهج الذي اختطه السلطان قابوس في احتواء وتحييد النفوذ القبلي، يُشكّل درسًا بليغًا في كيفية تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي بأسلوب مرن وعميق في آنٍ معًا. إنه نموذج حيّ يستحق أن يُدرَس كأحد المسارات البديلة لبناء الدول في البيئات متعددة الولاءات والهويات.

• **المراجع**

• **أولاً: المراجع العربية**:

- ابن خلدون. (١٩٨١). *مقدمة ابن خلدون*. دار القلم.
- ابن رزيق، حميد بن محمد. (٢٠١٦). *الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين*. وزارة التراث والثقافة بسلطنة عُمان.
- ابن منظور(١٩٩٩). *لسان العرب* (الطبعة ٣، الجزء ١٤). دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

- أبو عون، ناصر. (٢٠٢٤، يوليو ٢٤). كشف الستار عن حالة ظفار للشيخ عيسى الطائي قاضي قضاة مسقط (١٢). *الرؤية*. https://goo.su/frwk
- البادي، أحمد سعيد. (٢٠٢٥، أبريل ١٣). *بفضل حكمة السلطان قابوس انتهت الخلافات بين القبائل العمانية وخصوصا التحزب الهناوي والغافري* [فيديو]. يوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=xdkUsmVqep4
- البادي، أحمد سعيد. (٢٠٢٥، مارس ٣٠). *قتل الوالي ثأرا لكرامة اللحية*. [فيديو]. يوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=aElg1-fqrzk
- بكيس، نور الدين. (٢٠١٦). القبيلة والربيع العربي. *دفاتر السياسة والقانون*، (14)، ٣٦٢-٣٤٧. https://2u.pw/aQpqCKrl
- بليخانوف، سرجي. (٢٠٠٤). *مصلح على العرش .. قابوس بن سعيد سلطان عُمان*. دار الكتب والوثائق القومية.
- جبرة، فاروق سليمان. (٢٠٢٥). المنهج التاريخي عند اليافعي. *مجلة الدراسات العربية*، ٥١(٣)، ١٦٣٩-١٦٥٦. doi: 10.21608/dram.2024.294669.1891
- الجمعية العُمانية لحقوق الإنسان. (٢٠١٨، أبريل ١٧). اعتقال شيوخ قبيلة الحكلي في ظفار بسبب تجمع قبلي. https://2u.pw/EFuNRxOc
- الجندي، محمد مصباح. (٢٠٢٥). النفوذ القبلي ومؤسسات الدولة: دراسة في تأثير الولاءات القبلية على السلطة السياسية. المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، ٣(١)، ٣٨٩-٤١١
- **الحجري، محمد بن سعيد. (٢٠٢٢). انتقال الحكم في عمان ماضياً وحاضراً: التنظير والتنظيم والتطبيق**. المجلة الدولية للآثار والعلوم الاجتماعية في شبه الجزيرة العربية، ١٢(٢). https://doi.org/10.4000/cy.8270
- رحماني، بلقاسم، ورافع، نوارة. (٢٠٢١). النظام القبلي عند العرب قبل الإسلام. جامعة زيان عاشور الجلفة، *دراسات وأبحاث*، ١٣ (1)، ٦٧١-٦٨٠.
- الريس، رياض نجيب. (٢٠٠٠). *ظفار: الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦*. رياض الريس للكتب والنشر.
- الزدجالي، سعود بن عبد الله. (٢٠٢٤، يوليو ٣٠). الصراع بين القبيلة والدولة في عُمان: قراءة في تداعيات تحديد موعد عيد الأضحى وعلاقته بالتاريخ السياسي والديني للسلطنة. مجلة الفراتس. https://alpheratzmag.com/history/2024073001
- السالمي، أبي بشير محمد شيبة بن نور الدين عبدالله بن حميد السالمي. (١٩٩٨). *نهضة الأعيان بحريّة عُمان*. دار الجيل
- السالمي، عبد الله بن حميد. (د.ت.). *تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان*. مكتبة الاستقامة.
- السعدي، ناصر بن سيف بن عامر. (٢٠١٣). القبيلة ودورها في الحياة السياسية في عمان (١٢١٩هـ/١٨٠٤-١٣٠٥هـ/١٨٨٨م). [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس، مسقط، عمان. https://goo.su/Kz02b
- السيابي، سالم بن حمود. (٢٠١٤). *عُمان عبر التاريخ*. وزارة التراث والثقافة.
- السيابي، سالم بن حمود بن شامس. (٢٠١٥). *العنوان عن تاريخ عُمان*. مكتبة الضامري للنشر والتوزيع

- الشاذلي، أميمة. (٢٠٢٤، يوليو ٢٧). كيف احتضنت سلطنة عُمان التنوع العقائدي عبر تاريخها؟. بي بي سي عربي. https://www.bbc.com/arabic/articles/c80ejn5kd18o
- الشهيد الحي. (٢٠١٨). *الحكم في اليمن الرقص على رؤوس الثعابين*. [فيديو]. YouTube: https://www.youtube.com/watch?v=w3E4Ts79B7o
- الزيود، إسماعيل،، والطراونة، فاطمة. (٢٠١٢). الدور السياسي للقبيلة: سلطنة عُمان أنموذجًا. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٣٩(٢)، ٤٦٩–٤٨٤. عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.
- العدوي، خميس. (٢٠٢٥، فبراير ٣). مدخل لفهم القبيلة العمانية. جريدة عُمان. https://www.omandaily.om/أفكار-وآراء/na/مدخل-لفهم-القبيلة-العمانية
- عبد الفتاح، أحمد (٢٠١٠). *مفاهيم ومناهج الإدارة الحديثة*، القاهرة: دار الفكر العربي.
- فيليب، وندل. (٢٠١٢). *عُمان ... تاريخ له جذور*. (مركز المؤسسة ، مترجم). الدار العربية للموسوعات.
- المرسوم السلطاني رقم ٨٠/١٩ بإنشاء مديريتين عامتين بوزارة الداخلية، ٢٥ فبراير ١٩٨٠.
- المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦، بإصدار قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة، ٢٨ يونيو ١٩٧٥.
- المرسوم السلطاني رقم ٨٨/٤٣، باعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، ١١ يونيو ١٩٨٨. https://www.youtube.com/watch?v=msGZ7ZlEq-w
- المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٧ ، بإصدار قانون الجزاء العماني، ١٦ فبراير ١٩٧٤م https://qanoon.om/p/1974/rd1974007/#:~:text.
- المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١، بإصدار النظام الأساسي للدولة، ٦ نوفمبر ١٩٩٦م https://qanoon.om/p/1996/rd1996101/
- المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٠، بإصدار قانون السلطة القضائية، ٢١ نوفمبر ١٩٩٩م https://qanoon.om/p/1999/rd1999090/
- المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٨/٧، بإصدار تعديل في قانون الجزاء العماني، ١١ يناير ٢٠١٨م https://qanoon.om/p/2018/rd2018007/
- مقلد، إسماعيل صبري. (٢٠١٢). العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع. ktab INC
- منتديات ظفار المجد. (٢٠٠٩، يونيو ٣٠). *مقتطفات من تاريخ ظفار*. [أرشيف]. https://www.dhofari.com/vb/archive/index.php/t-73203.html
- المنظمة العربية للترجمة. (٢٠٢٣). موسوعة عُمان: الوثائق السرية. (ترجمة محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، الطبعة الثانية، المجلدات ١–٢). بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.
- الموسوعة العربية العالمية. (١٩٩٩). الموسوعة العربية العالمية (المجلد ١٨). مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
- همت، عبد المنعم. (٢٠١٥، أكتوبر٧). مفهوم التغيير عند القائد السلطان قابوس. https://goo.su/TpQqS
- وزارة الداخلية العُمانية. (٢٠٢٤، نوفمبر ٥). عن وزارة الداخلية. https://www.moi.gov.om/ar-om/about
- ولد أباه، السيد. (٢٠١٣، ابريل ٢٨) . القبيلة في عصر الربيع العربي. *مركز الاتحاد للأخبار* . https://2u.pw/stTIQMlh

• **ثانيًا:المراجع الأجنبية:**

- Central Intelligence Agency. (1985). Oman: Domestic Forces and the Succession. CIA Reading Room. https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP86T00587R000200140003-0.pdf
- Frederick, David A. (2014, January). Conflict theory. Research Gate. https://2u.pw/ElvATSY9
- Jones, J., & Ridout, N. (2015). **A History of Modern Oman**. Cambridge University Press.
- Lorimer, J. G. (1915). Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia: Vol. I, Historical, Part I. Superintendent Government Printing, India. Retrieved from https://archive.org/details/in.ernet.dli.2015.206962
- Rabi, U. (Ed.). (2016). Tribes and states in a changing Middle East. Oxford University Press.
- Takriti, A. R. (2013). Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman. Oxford University Press.
- Valeri, M. (2009). Oman. Politics and society in the Qaboos state . Hurst Publishers.
- Wilkinson, J. C. (1987). The Imamate Tradition of Oman. Cambridge University Press.
- Wilson, A. T. (1928). *The Persian Gulf: An Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century*. Oxford: Clarendon Press.

❋❋❋❋❋